شِفَاءُ الصُّدُورِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ الشُّذُورِ

لمحمد بن عبد المنعم الجوجري المتوفى سنة٨٨٩هـ

دراسة وتحقيق

أ.د/ أيمن السيد أحمد بيومي الجندي

الأستاذ في كلية اللغة العربية

بجامعتي الأزهر، والإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

بحث ممول من عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام بالرياض.

برقم (18-11-04-008)

١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م

ض

شكر وتقدير

يشكر الباحث عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية لتمويلها هذا المشروع في عام (١٤٣٩هـ)، برقم:

(008-04-11-18)

شِفَاءُ الصُّدُورِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ الشُّذُورِ، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري المتوفَّى سنة ٨٨٩هـ

أ.د/ أيمن السيد أحمد بيومي الجندي

الأستاذ في كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية، والإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

البريد الإلكتروني:

Aljonde_2005@yahoo.com

ملخص البحث:

هذا الكتاب شرح لمتن: (شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ)، للعلامة المحقق شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد المنعم الجَوْجَرِي (ت ٨٨٩هـ)، واسمه: (شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور)، وهو الشرح الثاني للمؤلِّف علىٰ (الشذور)؛ إذ له شرحان أولهما كبير، والثاني صغير، وهو هذا الشرح الذي بين أيدينا.

قال الجوجري في مقدمته موضحًا ذلك: "... فهذه ألفاظ مزجت بها عبارة شذور الذهب، وجعلتها إلىٰ شرحه أسهلَ طريق وأوثقَ سببٍ، فجاءت بحمد الله كافية في بيانه، شافية في تبيانه، انتقيتها من الشرح الذي وضعته عليه قبل ذلك، مراعيًا فيها التوضيح والتسهيل لما هنالك، فهي للمبتدي تبصرة، وللمنتهي تذكرة، وعلىٰ الله أعتمد، وبه أستعين وأعتضد، لا حول ولا قوة إلا به".

وبين الشرحين خمسة عشرَ عامًا؛ إذ انتهىٰ من الأول عام اثنين وستين وثمانمائة، وانتهىٰ من الثاني عام سبعة وسبعين وثمانمائة.

ولـ (شفاء الصدور) نسخة تامَّة في مكتبة الأزهر بالقاهرة برقم (٦٧٥٢ نحو)، ٩٦٧٨٥ المغاربة، وعدد ألواحها ٦١، في كل لوح صفحتان، وفي كل صفحة ٢٠ سطرًا، وفي كل سطر ١٢ كلمة تقريبًا، وخطها نسخي واضح، وهي خالية تمامًا من الأسقاط، والطمس، وقد مُيِّز قولُ ابن هشام فيها باللون الأحمر في النسخة كلها.

ويَمتاز هذا الشرح بسهولة العبارة، والإيجاز، والبعد عن الخلافات غالبًا، وكشف اللثام عن متن (الشذور)، بأقصر سبيلٍ.

وقد عكفت علىٰ الكتاب دارسًا ومُحقِّقًا؛ فخرج بهذه الصورة التي أسأل الله أنْ تكونَ مُرضيةً للقارئ الكريم.

الكلمات المفتاحية: شفاء – الصدور – ألفاظ – الشذور – الجوجري

Healing breasts in the solution of the words of the shatour, by Mohammed bin Abdul Moneim al-Jojri, who died in 889 Ah

Dr. Ayman Al-Sayed Ahmed Bayoumi Al-Jundi
Professor at the Faculty of Arabic at Al-Azhar Universities and Imam Mohammed bin Saud Islamic University in Riyad.
E-mail:Aljonde_2005@yahoo.com

Abstract:

This book explains to Metn: (The roots of gold in the knowledge of the words of the Arabs to the son of Hisham al-Ansari t 761 Ah), by the scholar Shamsuddin Abi Abdullah Mohammed bin Abdul Moneim al-Jujri (t. 889 Ah), and his name: (healing breasts in the solution of the words of the shreds), which is the second explanation of the author on (al-Shu'ad), the first of which is large, and the second is small, which is the explanation that is in our hands.

Al-Jujri said in his introduction: "... These words mixed the words of the gold nuggets, and made them to explain it the easiest way and the closest reason, so it came with sufficient praise for God in his statement, healing in his statement, i picked it from the explanation that I put on it before, taking into account the clarification and ease of what is there, it is for the beginner insight, and for the end a ticket, and for God I depend, and with it I use and support, there is no power but him."

The two explanations showed fifteen years; the first ended in 62 and 800, and the second ended in 77 and 800.

The "Healing breasts" have a complete copy in the Al-Azhar Library in Cairo with the number (6752 about), 96,785 Moroccans, and the number of its 61 panels, in each panel two pages, and on each page 20 lines, and in each line approximately 12 words, its script is clear, and it is completely free of projection, blur, and ibn Hisham's statement in it is characterized in red in the whole version.

This explanation is characterized by the ease of phrase, brevity, often distance from differences, and the detection of the board (the nuggets), in the shortest way.

I have been working on the book as a scholar and investigator;

Keywords: Healing - Breasts - Words - Vows - al-Jojri.

المقدّمة

الحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علَىٰ أشرفِ الأنبياءِ والمُرسلِينَ، نَبيِّنا مُحمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ، أفصحِ العربِ نُطقًا، وأفضلِهم بَيانًا، وأقلِّهم ألفاظًا، وأكثرِهم معنًى، ليسَ بمُتكلِّفٍ ولا مُتشدِّقٍ، لم يَنطِقْ إلا عنْ مِيراثِ حِكْمةٍ، عليهِ من رَبِّهِ أفضلُ صَلاةٍ وأزْكَىٰ تَسليمٍ، وعلَىٰ آلِه وصَحْبِه الغُرِّ الميامِينَ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ اللهَ – عزَّ وجلَّ – قد شرَّفَ اللغةَ العربيَّةَ بِجعْلِها لغةَ القرآنِ الكريمِ؛ ولهذا سَلَكَ أعْداءُ الإسلامِ طُرُقًا شتَّىٰ في سَبيلِ النَّيلِ منها والطَّعْنِ فيها. مُؤَمِّلِينَ أنْ يَهجُرَ المسلمُ عَربيَّتَه فَينسَىٰ القرآنَ الكريمَ، دُستورَ الأمَّةِ المسْلمَةِ، وأنَّىٰ لهم ذلكَ، وقدْ تكفَّلَ اللهُ بحفظِهِ إلىٰ يومِ الدِّينِ، وهيَّأَ مِنْ هذه الأمَّةِ مَنْ نَذَرَ نفسَه في سَبيلِ اللهِ من خِلالِ خِدْمَةِ هذه اللغةِ والعنايةِ بها، والذَّوْدِ عنها، وحِمايةِ حِياضِها؛ كيمَا تبقَىٰ – لَدَىٰ الآخِرِينَ كما كانت مع الأوَّلينَ – لُغةَ العُلُومِ الرَّائدةِ، والمعارِفِ الهاديةِ، والمدَنيَّةِ الْمُحْتذَاةِ، وإنَّها لَحَرِيَّةٌ أنْ تكونَ كذلك، وأنْ تظلَّ علىٰ ذلك؛ فَلَها من عند الله تعالىٰ تشْرِيفٌ وتكريمٌ؛ إذِ اصْطفاها علىٰ لُغاتِ العالمينَ لِسانًا مُبينًا نزلَ به الكتابُ الحكيمُ، ثُمَّ لَها مِنْ تَاريخِها وتُراثِها سَنَدٌ يَشُدُّ أَزْرَها ويُقوِّي عَزْمَها، ويَمْنَحُها قُدْرةً وصَلابةً في مُواجهةِ هذا التَّحدِّي العنيدِ الذي ما فتِئَ يَتزايدُ ويَتعاظَمُ في كُلِّ حينٍ، ولغةُ القرآن العظيم لَا يُفارِقُها الجَلالُ، ولا يُزَايِلُها الجَمالُ.

وقَدْ أدركَ النحويُّون أهميةَ تيسيرِ النحو وتهذيبِهِ؛ ولتحقيق ذلك عَمدوا إلىٰ تأليف المتون المنثورة المختصرة في النَّحو، التي اتَّسمتْ بالدِّقة، والشمولِ، والترتيب المنطقي للموضوعات، وهذه المختصرات تمثِّلُ جُزءًا مُهمًّا من

تاريخ النحو العربي؛ لكونها نمطًا من أنماط التأليفِ فيه، وقد استطاعتْ – بما لها من مكانة وأهمية – أنْ تكونَ ذاتَ مقدرةٍ علىٰ نقل التراث النحوي عبر أجيالٍ متعاقبة.

ومن هذه المختصراتِ النحوية المهمة مختصرُ (**شذور الذهب في معرفة كلام العربِ**)، للعلامة المحقق، فخرِ العربية جمال الدين بن هشامٍ الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، وَهو مِنْ أشهرِ عُلماءِ القرنِ الثامنِ الهِجريِّ – الذين أَمْضَوْا حياتَهم في خِدْمَةِ اللغةِ العربيَّةِ تَعْلِيمًا وتَصْنِيفًا وتَدْرِيسًا، وحَملُوا أمانتَها، وتَعهَّدُوا قضيَّتِها؛ ليكونُوا مع جُنْدِها وحُماتِها ورُعَاتِها.

وَلَمَّا كان متنُ (الشذور) من المتون النحوية الفريدة في الترتيب والتبويب؛ فقد وضَعَه مُصنِّفُه للذين شَدَوْا من عِلمِ العربية شيئًا، وضَمَّنه معظمَ أبوابِ النحو بإيجازٍ دقيقٍ واختصارٍ غيرِ مخلٍّ؛ حيثُ لكلِّ حرفٍ فيه مدلُولٌ، ولكلِّ كلمةٍ دلالةٌ؛ أكَبَّ عليه العلماءُ بالشرح والتَّعليق؛ منذُ أُلِّفَ حتَّىٰ يومِنا هذا؛ فشرحَه مؤَلِّفُه، وشرحَه خَلْقٌ كَثيرٌ.

ومن هذه الشُّروحِ النافعةِ (**شفاء الصدور في حَلِّ ألفاظ الشذور**)، للعلامة شمسِ الدين أبي عبد الله محمد بن عبد المنعم الجَوْجَرِي (ت ٨٨٩هـ)، وهو الشرح الثاني للمؤلف علىٰ الشذور؛ إذ له شرحان أولهما كبير، حقَّقه الدكتور: نواف بن جزاء الحارثي في رسالته الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهو من مطبوعات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية عام ١٤٢٤هـ. والثاني صغير، وهو هذا الشرح الذي بين أيدينا، قال الجوجري في مقدمته موضحًا ذلك: "... فهذه ألفاظ مزجت بها عبارة شذور الذهب، وجعلتها إلىٰ شرحه أسهلَ طريقٍ وأوثقَ سببٍ، فجاءت بحمد الله

كافية في بيانه، شافية في تبيانه، انتقيتها من الشرح الذي وضعته عليه قبل ذلك، مراعيًا فيها التوضيح والتسهيل لما هنالك، فهي للمبتدي تبصرة، وللمنتهي تذكرة، وعلىٰ الله أعتمد، وبه أستعين وأعتضد، لا حول ولا قوة إلا به"[1].

أهمية الموضوع وأسباب تحقيقه:

تتمثل أهمية هذا الشرح فيما يأتي:

- القيمة العلمية الكبيرة التي يستمدها من صلته بمتن مُهم من المتون النحوية، الذي حظي بقبول واسع لدىٰ دارسي النحو العربي، وبخاصةٍ المبتدئون منهم، فحرَصُوا علىٰ اقتنائه ودراسته أكثرَ من غيره من المتون النحوية؛ وذلك لما تميَّز به من التنظيم، والسهولة في الألفاظ، والإحاطة بالقواعد النحوية، ولما يحويه من ثروة علمية كبيرة.
- ما حواه هذا الشرح من الآراء، والإيضاحات، والاستدراكات، التي تثري الدرس النحوي، وتُعين علىٰ تمحيص كثير من مسائله وقضاياه.
- بروز شخصية الجوجري النحوية في شرحه؛ فقد أجلىٰ غموض متن الشذور، وفصّل في تبيين مقاصده وتوضيح عباراته، بأسلوبٍ سهلٍ.
- تميُّز ترتيب متن الشذور للأبواب والموضوعات؛ إذ بدأ بمدخل تناول فيه معنىٰ الكلمة وأقسامها، والكلام، وقسَّمه إلىٰ خبر وطلب وإنشاء، ثم عقد أربعةَ عشرَ بابًا. وقد أحكم ابن هشام الربط بين أبواب الكتاب، وتنسيق ما بداخلها من فصولٍ وموضوعات إحكامًا متقنًا.

هذا، ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحقيق هذا الشرحِ تحقيقًا عِلميًّا يميط اللثام عن مادته العلمية؛ خدمةً للتراث العربي.

---

(١) انظر: شفاء الصدور ص:

- دراسة الشرح دراسة نحوية شاملة.
- الموازنة بين شرحي الجوجري علىٰ شذور الذهب؛ للوقوف علىٰ أوجه التشابه والاختلاف بين الكتابين.
- دراسة شخصية المؤلف دراسة علمية كاشفة عن مكانته النحوية.
- الوقوف علىٰ منهج الجوجري في الشرح.
- الوقوف علىٰ الأصول النحوية التي اعتمد عليها الجوجري في شرحه.
- إخراج ما في التراث النحوي من كنوزٍ لا تزال في حاجة إلىٰ الكشف عنها والإفادة منها، ووضعها في مكانها اللائق بها في تاريخ الدرس اللغوي بعامة، والنحوي بخاصة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وثبت المصادر والمراجع، والفهارس الفنية.

المقدمة: وفيها حديث عن أهمية الشرح، وأهداف تحقيقه، وخطة العمل.

التمهيد: وعقدته للحديث عن أمرين:

أولًا: ابن هشام وكتابه شذور الذهب.

ثانيًا: الجوجري حياته وآثاره.

القسم الأول: الدراسة المنهجية:

الفصل الأول: مصادره.

المبحث الأول: العلماء.

المبحث الثاني: الكتب.

الفصل الثاني: منهجه.

المبحث الأول: تناول متن شذور الذهب.

المبحث الثاني: النقل والاقتباس.

المبحث الثالث: الحدود والتعريفات.

المبحث الرابع: عرض الآراء النحوية.

المبحث الخامس: العناية بالعلة.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية:

المبحث الأول: الأدلة النقلية.

المبحث الثاني: الأدلة العقلية.

الفصل الرابع: موقفه من النحويين واتجاهه النحوي:

المبحث الأول: موقفه من النحويين.

المبحث الثاني: اتجاهه النحوي.

نتائج البحث:

أولًا: نتائج عامة حول (شفاء الصدور) وصاحبه.

ثانيًا: أهمّ مميزات (شفاء الصدور).

ثالثًا: مواقف عدَّها البحث علىٰ الجوجري.

القسم الثاني: التّحقيق، وتضمن الحديث عن الأمور التالية:

أولا: مقدّمة التحقيق، واشتملت علىٰ:

أ-تحقيق عنوان الكتاب.

ب-تحقيق نسبة الكتاب إلىٰ الجوجري.

ج-وصف نسخة التحقيق.

د-منهج التحقيق.

هـ -نماذج مصورة من نسخة التحقيق.

ثانيا: النصّ المحقّق.

المصادر والمراجع.

الفهارس الفنية.

وأخيرًا:

فهذا جُهدٌ متواضع، ابتغيتُ به وجهَ اللهِ تعالىٰ، فإنْ كانت الحسنىٰ فتلك، وإنْ كانت الأخرىٰ فالأمل في الله أنْ يُقوِّمَ ما أورثته الغفلةُ والزلل.

اللهَ أسألُ أنْ يجعلَه خالصًا لوجهه الكريم، وينفعَ به، ويكتبَ لي أجره. وهو حسبي ونعم الوكيل.

والحمدُ لله أولًا وآخرًا

وصلىٰ الله علىٰ نبيِّنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أيمن السيد الجندي

التمهيد

أولًا: ابن هشام وكتابه شذور الذهب

أ- التعريف بابن هشام الأنصاري[1].

هو عبدُ الله بن يوسفَ بن أحمدَ بن عبد اللهِ بن هشامٍ الأنصاريُّ، لقبُه: (جمال الدّين)، وكنيتُه: (أبو مُحمّد)، ومحمَّدٌ أكبرُ وَلدَيْهِ[2].

وُلِدَ سنة (٧٠٨هـ) في مدينة القاهرة، وفيها توفي سنة (٧٦١هـ)[3]، وفيها نشأ وتلقّىٰ علومَ العربية والدّين، علىٰ أيدي علماءَ بارزين، أمثال: تاج الدين عُمر بن علي الفاكهاني (ت ٧٣١هـ)، الذي قرأ عليه (شرح الإشارة) في النّحو[4]، وبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، الذي أخذ عنه العربية[5]، وابن المرحِّل شهاب الدّين عبد اللطيف بن عبد العزيز (ت ٧٤٤هـ)[6]، وتاج الدّين علي بن عبد العزيز التبريزي (ت ٧٤٦هـ)[7]،وشمس الدّين بن السراج

---

(١) لَمَّا كان ابنُ هشامٍ عَلمًا في بابِهِ، راعيت في التعريف به الإيجازَ والاختصارَ دونَ إخلالٍ بإذن الله تعالىٰ.

(٢) انظر ترجمته في: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي ٣/ ٥، وطبقات الشافعية ٦/ ٣٣، والدرر الكامنة ٢/ ٤١٥، والنجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٦، وبغية الوعاة ٢/ ٦٨.

(٣) تجدر الإشارة إلىٰ أنّ حاجي خليفة قد ذكر أنه توفي سنة ٧٦٢هـ.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة: ٣/ ١٥٤، ١٥٥، والنجوم الزاهرة: ٦/ ١٩١.

(٥) ينظر: طبقات الشافعية: ٥/ ٢٣٠، الدرر الكامنة: ٣/ ٣٦٧.

(٦) ينظر: الدرر الكامنة: ٣/ ٢٠، ٢١.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٣/ ١٤٣، ١٤٦، والنجوم الزاهرة ١٠/ ١٤٥.

(ت ٧٤٦هـ)[١]، ومن تلاميذه البارزين ابنُ الملاح الطرابلسي[٢]، وعلي بن أبي بكر الباليّ (ت ٧٦٧هـ)[٣]، وجلال الدين التَّبَّاني (ت ٧٩٣هـ) – وهو والِدُ مُخْتصِر التذكرة –، وبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، وابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، ومحب الدّين ابن هشام ولدُه (ت ٧٩٩هـ)[٤]، وابن إسحاق الدّجوي (ت ٨٠٣هـ)[٥]، وابن الملقن (ت ٨٠٨هـ).

وقد امتدتْ حياةُ ابنِ هشام ثلاثة وخمسين عامًا تقريبًا، ألّفَ خلالها الكثير من المصنفات والرسائل أكثرها في علمي النحو والصرف، واكتسب مكانةً علمية مرموقة وشهرة شهد له بها مَنْ عاصره، ومَنْ جاء بعده؛ حتىٰ سمَّاه معاصره السّبكيُّ (ت ٧٧١هـ) (نحويُّ هذا الوقت)[٦]، وقال عنه ابن تغري بردي: "إنَّه كان عالما في عدَّة علوم ولا سيَّما العربية، فهو فارسها ومالك زمامِها"[٧].

وانتقلت آثاره بسرعة إلىٰ المغرب، قال ابنُ خلدون: "وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تآليف رجلٍ من أهل صناعة العربية من أهل مصر،

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٠، والنجوم الزاهرة ١٠/ ١٤٥.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة: ٤/ ٢٠٩، وشذرات الذهب: ٦/ ٢٠٦.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة: ٣/ ١٠٢، بغية الوعاة: ٢/ ١٥١.

(٤) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ١٤٨.

(٥) ينظر: شذرات الذهب: ٧/ ١٣.

(٦) طبقات الشافعية: ٦/ ٣٣.

(٧) النجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٦.

يُعرف بابن هشام، وظهر من كلامه فيها أنه استولىٰ علىٰ غايةٍ من مَلَكَةِ تلك الصناعةِ لم تحصل إلا لسيبويه وابن جني وأهل طبقتهما؛ لِعِظَمِ ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفنِّ وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودلَّ علىٰ أن الفضل ليس منحصرًا في المتقدمين، ولا سيَّما مع ما قدمناه، ومن كثرة الشواغب بتعدد المذاهب والطرق والتآليف، ولكنّ فضل الله يؤتيه من يشاء، وهذا نادرٌ من نوادر الوجود"[1]، وقال أيضًا: "ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوبٌ إلىٰ جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفىٰ فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة...، فوقفنا منه علىٰ علم جمٍّ يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتىٰ من ذلك بشيء عجيب دالٍّ علىٰ قوة ملكته واطلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء"[2].

وقال عنه أيضًا: " ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالمٌ بالعربية يُقال له: ابنُ هشام أنحىٰ من سيبويه"[3].

وقال عنه ابن حجر: "وتصدَّر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار علىٰ التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها عن التعبير عن مقصوده بما يريد مُسهبًا ومُوجزًا، مع التواضع والبرّ والشفقة ودماثة الخلق، ورقة القلب"[4].

---

(1) مقدمة ابن خلدون ص ٥٣٢.

(2) المرجع السابق ص ٥٤٧.

(3) المرجع السابق ص ٥٣٢.

(4) الدرر الكامنة ٢/ ٤١٥.

وبالجملة فقد حَظِيَ ابنُ هشام بالاهتمام الزائد من لدن العلماء القدامَىٰ والمحدثين، فأثنوا عليه ثناءً عطِراً، وقامتْ علىٰ دراسة حياته وآثاره وشرح مؤلفاته وتلخيصها، ونظمها، والتعليق عليها، وشرح شواهدها أبحاث عديدة مفصلَّة؛ لذلك لم أجدْ بي حاجة إلىٰ الإسهاب في الحديث عن سيرته، وآثاره[1].

ب- متن شذور الذهب: قيمته العلمية، منهجه، شروحه.

لا يخفىٰ علىٰ أحدٍ من المهتمين بالنحو العربي دورُ ابن هشام في تهذيب النحو وتلخيصه، فقد ألَّف للمبتدئين (قطر الندىٰ وبل الصدىٰ) وشرَحه، ثمَّ لمن ارتقىٰ قليلاً في النحو ألَّف كتاب (شذور الذهب) وشرحَه، كما ألَّف لمن تمكن من قواعد النحو (أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك)، ثم للعلماء والمتعلمين ألَّف (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، ومن هذا نعرف أن ابن هشام كان في كلِّ كتابٍ يغير أسلوبَه، ومنهجَه لِيلائمَ طبيعةَ المخاطَبِ به.

• قيمته العلمية:

إنَّ متنَ الشذورِ من مؤلَّفات ابن هشام العلمية المختصرة، وهو من أهم المقدِّمات النحوية؛ إذْ تجلَّتْ فيه عبقريةُ ابن هشام؛ فجمع فيه جُلَّ أبوابِ النحو في ثوبٍ جديد غيرِ معهودٍ سلفًا في الترتيب؛ لذا كان من الكتب المنتقاة التي كانت تُدَرَّسُ في الجامع الأزهر.

يقول الشيخ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمة تحقيق (شرح شذور الذهب لابن هشام)[2]: "وهذا الكتاب (الشذور) وشَرْحُه صِنْو كتابه (قطر الندىٰ، وبلّ الصدىٰ) وشرحه، صنَّفهما ابنُ هشامٍ للذين شَدَوا من

---

(1) تحدث عن سيرته وآثاره وما قام حولها من أنماط هذه الدراسات الدكتور علي فودة في كتابه (ابن هشام الأنصاري، آثاره ومذهبه النحوي).

(2) ص: ٧.

عِلم العربية شيئًا يكون كالمقدمة لقراءتهما، وكنا ندرسهما معًا في الجامع الأزهر في فرقة دراسية واحدة، وفي عامٍ واحدٍ، وكنَّا نستوعبهما قراءة ودرسًا، ولم نجد في ذلك مشقَّة ولا عنتًا... وقد كان مِمَّا جرىٰ به القدرُ أنْ رأتْ مشيخةُ الجامع الأزهر في نظامها الجديد[1] تدريسَ هذين الكتابينِ لِفرقتين دراسيتين؛ فجعلتْ (قطر الندىٰ) وشرحَهُ للسنة الثالثة الإعدادية، و(شذور الذهب) وشرحَه للسنة الرابعة الإعدادية".

يُضاف إلىٰ ذلك اشتمالُه علىٰ عددٍ من المباحث الموستوفاة التي لا نجدها بصورتها في كتابٍ آخر لابن هشامٍ، كمبحث المبنيات؛ إذ جمع المبنيات من أسماء وأفعال وحروف في تقسيم بديعٍ، وإحاطة بالغة، وشواهد متنوع، وكذلك مبحث تقسيم الفعلِ بحسب المفعول به، وهو مبحث نفيس أيضًا، وجعله في سبعة أنواعٍ، وكذلك مبحث الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وذكر أنها عشرة، ومنها مبحث الأجوبة الثمانية التي يُنصب بعدها المضارع بـ (أَنْ) مضمرة وجوبًا، وغير ذلك من المباحث، وغير ذلك كثير[2].

• منهجه:

اتَّبعَ الشيخُ ابنُ هشامٍ منهجًا فريدًا مختلفًا في غالب أبوابه عن طريقة تأليف غيره من كُتب النحو؛ فقد ابتعد ما أمكن عن المسائل الخلافية، والاكتفاء من المذاهب المختلفة أيسرها للمتعلم، واكتفىٰ بإيراد القاعدة مجملةً دونَ تفصيلٍ غالبًا.

---

(1) في سنة ١٩٣٥م.

(2) كتب عن قيمة الشذور العلمية د. علي فودة نيل في كتابه (ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي ص: ٧٥ – ٨١).

وما سار عليه ابنُ هشام ينطبق تمامًا علىٰ مفهوم (المتن) عند أهل العلم، فهو يُطلق علىٰ مبادئ فَنٍ من الفنونٍ جُمعت في رسائل صغيرة خالية من الاستطراد والتفصيل والشواهد إلَّا في حدود الضرورة.

ومن المعلوم أنَّ مناهج النحويين مختلفة في التأليف والتبويب، وأنَّ لكلِّ كتابٍ منهجًا مستقلًّا في التأليف، فمنها ما هو مرتَّبٌ بحسب الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب، ومنها ما رتَّبَ الموضوعاتِ بحسب نوعِ الكلمة، ومنها ما رتبها بحسب العمدة والفضلة، ومنها ما رتَّبها بحسب حركة الإعراب وعوامله، والبناء، وممن اعتمدَ هذا الاتجاه الأخير في التبويب ابنُ هشامٍ في (الشذور)، **ويُمكن إجمالُ ذلك في الموضوعات الرئيسة الآتية:**

- بدأ بالمقدِّمات النحوية، وهي: (الكلمة، والكلام، والإعراب، والبناء، والنكرة والمعرفة)، ثُمَّ سرَدَ ابنُ هشامٍ غالبَ موضوعات النحو تحت العناوين الأربعة الرئيسة الآتية:

-المرفوعات من الأسماء والأفعال، وحصرَها في عشرة أنواع.

- المنصوبات من الأسماء والأفعال، وحصرها في خمسةَ عشرَ نوعًا.

- المجرورات، وجعلها ثلاثةَ أنواعٍ.

- المجزومات وأنواع الجوازم، وهي الأفعال المضارعة الداخل عليها جازم، وهو ضربان: جازم لفعل واحد. وجازم لفعلين.

وبعد أنْ انتهىٰ من هذه الأبواب الأربعة أتىٰ بمباحث (عامل) الإعرابِ المتمثلُ في (الفعل)، و(الاسم الذي يشبهه)، وفي باب عمل الفعل تحدث عن تقسيم الفعل من حيث التعدي واللزوم، وجعله بحسب ذلك سبعةَ أنواع، ثم عقَد بابًا للحديث عن الأسماء التي تعمل عمل الفعل، وحصرها في عشرة أنواعٍ، ثمَّ أردفَ هذا بما يتصل بالعامل من تنازعٍ واشتغالٍ، وبالتوابع التي

تتأثر في إعرابها بعامل المتبوع، ثمَّ يُنهي (الشذور) بالحديث عن موانع صرف الاسم، وعن العددِ وكناياته[1].

وتجدر الإشارة هنا إلىٰ أنَّ هذا المنهجَ أُخِذَ عليه أنَّه يُؤدي إلىٰ توزيع الموضوع الواحد علىٰ أكثر من بابٍ. ومع ذلك فقد كان ابن هشامٍ معنزًّا بهذا المنهج، وما فيه من جدَّةٍ وطرافةٍ. فيقول مثلًا بعد حديثه عن معنىٰ البناء: "ولَمَّا فرغتُ من تفسيره شرعتُ في تقسيمه تقسيمًا غريبًا لم أُسبقْ إليه؛ وذلك أنني جعلتُ المبنيَّ علىٰ تسعة أقسامٍ"[2].

وقد سار ابن هشامٍ علىٰ المنهج الذي رسمه لكتابه، إلَّا أنه كان يستطرد – أحيانًا – استجابةً لبعض المباحث، فيقول – مثلًا – عقب انتهائه من المستثنىٰ المنصوب: "ولَمَّا انتهيتُ إلىٰ هنا استطردتُ في بقية أنواع المستثنىٰ، وإنْ كان بعضُ ذلك ليس من المنصوبات ألبتةَ، وبعضها متردِّدٌ بين باب المنصوبات وغيرها..."[3].

- **شروحه:**

لأهمية متن (الشذور) في الدرس النحوي أكَبَّ عليه النحويون بالشرح والتعليق، ومن أهم هذه الشروح ما يأتي:

١- شرح شذور الذهب، لابن هشامٍ الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ).

---

(١) انظر الحديث عن منهج الشذور في: (ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي ص: ٧٤ ، ٧٥، ومقدمة تحقيق شرح الشذور للجوجري ١/ ٢٧ – ٣٠، وفهرس موضوعات شرح شذور الذهب لابن هشام).

(٢) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص: ٨٢، وابن هشام الأنصاري ص: ٧٥).

(٣) انظر: شرح الشذور لابن هشام ص: ٢٨٤، وابن هشام الأنصاري ص: ٧٥).

٢- الدر المنثور في شرح صدر الشذور، لعلي بن أيدمر علاء الدين (٧٦٢هـ)[١].

٣- شرح الصدور لشرح زوائد الشذور، لشمس الدين أبي عبد الله محمد أمين زين الدين عبد الدائم بن شرف الدين المعروف بالبرماوي الشافعي (ت ٨٣١هـ)[٢].

٤- السرور في شرح الشذور، لبدر الدين حسن بن أبي بكر بن أَحْمد الشَّيْخ بدر الدّين الْقُدسِي الْحَنَفِيّ (ت ٨٣٦هـ)[٣].

٥- شرح شذور الذهب، لأبي بكر بن إِسْحَاق بن خَالِد الكختاوي زين الدّين الْمَعْرُوف بالشيخ باكير (ت ٨٤٧هـ)[٤].

٦- شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري المصري الشافعي (ت ٨٨٩هـ). وهو الشرح الكبير للجوجري.

٧- شفاء الصدور في حلِّ ألفاظ الشذور، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري المصري الشافعي (ت ٨٨٩هـ). وهو موضح التحقيق، وسيأتي الكلام عليه مُفصَّلًا.

٨- شرح شذور الذهب، لبدر الدين محمد بن محمد بن أحمد بن الشيخ بدر الدين الدمشقي (ت ٩٠٢هـ)[٥].

---

(١) انظر: كشف الظنون ١/ ٧٣٣، ٢/ ١٠٢٩، وهدية العارفين ١/ ٧٢٤.

(٢) انظر: الضوء اللامع ٧/ ٢٨٠، والأعلام ٦/ ١٨٨.

(٣) انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٠١، وكشف الظنون ٢/ ١٠٩٢، وإيضاح المكنون ٤/ ١٤.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٦٧، وهدية العارفين ١/ ٢٣٠.

(٥) انظر: إيضاح المكنون ٢/ ٤٢.

٩- سرّ الزبور علىٰ شرح الشذور، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)[١].

١٠- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)[٢].

١١- شرح الصدور بشرح الشذور، للغيطي، مُحَمَّد بن أَمَد بن علىٰ السكندرىٰ نجم الدَّين الغيطي المصرىٰ الْفَقِيه الشَّافِعِي توفىٰ سنة (ت ٩٨١هـ)[٣].

١٢- شرح الصدور بشرح الشذور، بدر الدّين أبو البركات محمد بن القاضي رضي الدّين محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر بن عثمان بن جابر الغزّي العامري القرشي الشافعي (ت ٩٨٤هـ)[٤].

١٣- شفاء الصدور بشرح الشذور، لعبد الملك بن جمال العصامي بن صدر الدين إسماعيل بن عصام الدين الأسفراييني، المعروف بـ (ملا عصام)، (ت ١٠٣٧هـ)[٥].

---

(١) انظر: هدية العارفين ١/ ٥٣٩.

(٢) انظر: كشف الظنون ١/ ٥٣، ٢/ ١٠٢٩، وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٣) انظر: هدية العارفين ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣.

(٤) انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٠/ ٥٩٤/ ٥٩٥.

(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان ٢/ ١٩، ٣٠، وابن هشام الأنصاري ص: ٨٨.

ثانيًا: الجوجَري حياته وآثاره

أ- التعريف بالجوجَري[1].

يشمل الحديث عن الجوجري النقاط الآتية:

- نسبه وكنيته ولقبه وشهرته:

هو: مُحَمَّدُ بن عبد الْمُنعم بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الْمُنعم بن أبي الطَّاهِر إِسْمَاعِيل شمس الدين بن نبيه الدّين الْجَوْجَرِيّ ثمَّ القاهري الشَّافِعِي، وَيعرف بَين أهل بَلَده بِابْن نبيه الدّين وَفِي غَيرهَا بالجوجَري[2].

وقد جاء في بعض المصادر أنه (الجرجري)[3]، و(الجوهري)[4]، وكلاهما تصحيف[5].

---

(1) انظر ترجمته في: (الضوء اللامع ٨/ ١٢٣، وما بعدها، وبدائع الزهور ص: ٥٢٠، وشذرات الذهب ٩/ ٥٢٢، والبدر الطالع ٢/ ٢٠٠، ٢٠١، ومفاكهة الخلان في حوادث الزمان ١/ ٦٤، وإيضاح المكنون ٣/ ٢٨٨، وهدية العارفين ٢/ ٢١٢، والأعلام ٦/ ٢٥١، ومقدمة تحقيق شرح الشذور له ١/ ٣٧ – ٧٤)، وفي هذا الأخير ترجمة وافية للجوجري، وقد أفدت منها.

(2) نسبةً إلىٰ (جَوْجَر)، – بجيمين مفتوحتين، وراء –، وهي: بلدتُه التي وُلدَ فيها، ونُسبَ إليها، وهي: بُليدة بمصر من جهة دِمياط في كورة السّمنّودية. انظر: معجم البلدان ٢/ ١٧٨.

(3) انظر: البدر الطالع ٢/ ٢٠٠،

(4) انظر: الأعلام ٦/ ٢٥١.

(5) انظر: المرجع السابق.

كنيتُه: أبو عبد الله، يقول عن نفسه في مقدمة (شفاء الصدور): "قال شيخُنَا الإمامُ العلامةُ المحقِّقُ شمسُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ محمدٌ عبدُ المنعم الجوجريُّ الشافعيُّ، فسَحَ اللهُ في أجلهِ، ونفَعَ بعلومهِ"[1].

لقبه: شمس الدين[2]، وكمال الدين[3]، وعُرف في بلدته بابن نبيه الدين، وفي غيرها بالجوجري.

- **مولده ونشأته:**

وُلدَ فِي إِحْدَىٰ الجماديين[4]، سنة إِحْدَىٰ وَعشْرين وَثَمَانمِائَة، أَو الَّتِي بعْدهَا بجوجر، وتحول مِنْهَا إِلَىٰ الْقَاهِرَة فِي صُحْبَة جدِّه لِأَبِيهِ بعد موت وَالِده، وَهُوَ ابْن سبع، فأكمل بهَا القرآن الكريم، وَحفظ الْمِنْهَاج الفرعي مَعَ أَن جدَّه كَانَ مالكيًّا[5].

- **منزلته:**

للجوجري مكانةٌ عظيمة بين الناس؛ فقد أثنىٰ عليه المؤرخون، ووصفُوه بأنه كان إمامًا عَالِمًا عارفًا فاضِلًا مَعدودًا من أهل الفضلِ والذكاء، كما أثنَوا علىٰ عِلمه؛ فذكروا أنه كان واسعَ الاطلاعِ علىٰ الكتب، متنوعَ المعارفِ والثقافات.

---

(1) وانظر: مقدمة تحقيق شرح الشذور للجوجري ١/ ٣٩، والتحقيق ١/ ١٣٧.

(2) انظر: معجم المؤلفين ١٠/ ٢٦٠، وهدية العارفين ٢/ ٢١٢.

(3) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٠٢٩.

(4) في (الضوء اللامع ٨/ ١٢٣): "والظن أنه الثانية".

(5) انظر: المرجع السابق ذاته.

يقول عنه السخاوي: "وَأخذ عَنهُ الْفُضَلَاء طبقَة بعد أُخْرَىٰ وَصَارَ بِأُخْرَىٰ شيخ الْقَاهِرَة ... وَقد سَمِعت الْعِزّ الْحَنْبَلِيّ غير مرّة يَقُول: إِنَّه يعرف كلَّ شَيْءٍ فِي الدُّنْيَا، وَبِالْجُمْلَةِ فمحاسنُه جمَّة، والكمال لله، وَلم يَزل علىٰ طَرِيقَته حَتَّىٰ مَاتَ شبه الْفجأَة"[1].

ويقول عنه ابن إياس الحنفي: "كان عالِمًا فاضلًا، بارعًا في العلوم، عَارفًا بمذهب الإمام الشافعي – رضي الله عنه ورحمه – وله عدة مصنفات، وتولىٰ عدة تداريس، وشهرته تُغني عن مزيد التعريف به"[2].

ويقول عنه ابن العماد الحنبلي: "الإمام العالم، سليل العلماء"[3].

ويقول فيه الشوكاني: "وَرغب الطّلبَة إِلَيْهِ وَقصد بالفتاوىٰ ... وَكَانَ متواضعا ممتهنا لنَفسِهِ غير متأنق فِي شئ وَقد عكف عَلَيْهِ الطّلبَة وتنافسوا فِي الْأَخْذ عَنهُ"[4].

- **أساتذته**[5]:

لقي الجوجري أفاضلَ عصره، وأخذ عن كثيرٍ منهم؛ فتنوعت مشاربه، وتعددت ثقافته، ومن أهمِّ هؤلاء:

---

(1) الضوء اللامع ٨/ ١٢٥، وما بعدها.

(2) بدائع الزهور ص: ٥٢٠.

(3) شذرات الذهب ٩/ ٥٢٢.

(4) البدر الطالع ٢/ ٢٠١.

(5) أنهاهم د. نواف الحارثي في مقدمة تحقيقه شرحَ الشذور للجوجري ١/ ٤٩ – ٥٥، إلىٰ خمسةَ عشرَ أستاذًا.

– أحمد بن علي بن محمد، المعروف، شهاب الدين أبو الفضل، المعروف بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وعليه درس الحديث وأصوله، والتفسير.

– محمد بن محمد بن علي بن محمد، أبو القاسم النويري (ت ٨٥٧هـ)، أخذ عنه النحو والصرف.

– محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، الكمال بن الهمام (٨٦١هـ)، درس عليه شرح التسهيل لابن مالك.

– محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، جلال الدين المحلي (ت ٨٦٤هـ)، أخذ عنه علم الأصول والنحو، ودرس عليه (مغني اللبيب)، لابن هشامٍ الأنصاري.

– صالح بن عمر بن رسلان، علم الدين البلقيني (ت ٨٦٨هـ)، أخذ عنه الفقه الشافعي.

– أحمد بن محمد، تقي الدين أبو العباس بن الكمال التميمي القاهري، المعروف بالشمني (ت ٨٧٢هـ).

– محمد بن سليمان بن سعيد بن مسعود المحيوي، المعروف بالكافيجي (ت ٨٧٩هـ)[1].

وقد أخذ الجوجري عن غير هؤلاء. قال السخاوي كاشفًا عمَّن تلمذ لهم الجوجري، وأخذ عنهم، وقرأ عليهم النحوَ، والصرف، والفقه وغير ذلك:

---

(١) انظر الحديث عن شيوخه في: الضوء اللامع ٨/ ١٢٣، والبدر الطالع ٢/ ٢٠٠، ومقدمة تحقيق شرح الشذور للجوجري ١/ ٤٩ – ٥٥.

"فَأخذ النَّحْو بقرَاءَته عَن الحناوي، والشهاب السخاوي، وَأبي الْقاسم النويري، وعظمت ملازته لَهُ فِيهِ، وَفِي غَيره من الْفُنُون ولا سِيمَا فِي ابْتِدَاء أمره وترعرعه، وبقراءة المحيوي الدماطي فِي (شرح التسهيل) عَن ابْن الْهمام، وبقراءة الزين طَاهِر غَالب (الْمُغنِي) عَن القاياتي فِي آخَرين، كالشمني، والمحلي، والكافيجي، كَمَا قَرَأَ فِي ابْتِدَائه علىٰ فقيهه النُّور أخي حُذَيْفَة، وَالْفِقْه عَن الشّرف السُّبْكِيّ، والونائي، والقاياتي، وَابْن المجدي، وَالْعلم الْبُلْقِينِيّ، والمحلي، والمناوي، واشتدت عنايته بملازمته بِحَيْثُ أَخذ عَنهُ التَّنْبِيه، وَالْحَاوِي، والبهجة، والمنهاج، وَالشَّمْس البدرشي قَرَأَ عَلَيْهِ (الْجَاربردي)، والمناوي أَخذ عَنهُ الْبَيْضَاوِيّ، وَجمع الْجَوَامِع ..."[1].

وفي (البدر الطالع): "فَأخذ عَن النويري، وَابْن الْهمام، والشمني، والمحلي، والكافياجي، والشرف السبكىٰ، وَالْعلم البلقينىٰ، والحافظ بن حجر"[2].

- **تلاميذه**[3]:

أخذ عن الجوجري الفضلاء طبقةً بعد طبقةٍ؛ فقد كان شيخ القاهرة في زمانه؛ لذا عكف عليه الطلبة، وتقاسموا عليه الكتب، وتنافسوا في الأخذ عنه، ومن أبرز هؤلاء:

---

(١) الضوء اللامع ٨/ ١٢٣.

(٢) البدر الطالع ٢/ ٢٠٠.

(٣) أنهاهم د. نواف الحارثي في مقدمة تحقيق شرح الشذور ١/ ٥٥ – ٦٨، إلىٰ خمسين تلميذًا.

– أبو إسحاق الخجندي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم (٨٩٨هـ). أخذ عنه علم العربية.

– شهاب الدين البرنسي، أحمد بن أحمد بن محمد المعروف بزرّوق (ت ٨٥٦هـ). درس عليه العربية والأصول.

– أحمد بن داود بن سليمان بن صلاح بن إسماعيل، الشهاب البيجوري (ت ٨٩٧هـ).

– أحمد بن علي بن حسين بن علي بن يوسف، الشهاب الدماطي. (ت ٨٩٠هـ)[1].

وقد ذكر السخاوي عددًا كبيرًا منمن أخذ عنه، فقال: "وَأخذ عَنهُ الْفُضَلَاء طبقَة بعد أُخْرَىٰ وَصَارَ بِأُخْرَىٰ شيخ الْقَاهِرَة وقسموا عَلَيْهِ الْكُتب، فَكَانَ مِمَّن قَرَأَ عَلَيْهِ فِي التَّقْسِيم سنة ثَلَاث وَثَمَانِينَ الحليبي، وَابْن قريبَة، وَسعد الدّين الذَّهَبِيّ، والكمال الْغَزِّي، وَفِي الَّتِي تَلِيهَا إِلَّا الرَّابِع فبدله المحيوي عبد الْقَادِر الْعَنْبَري، وَفِي الَّتِي تَلِيهَا هُوَ والحليبي، وَابْن قريبَة، والغزي، وَفِي الَّتِي تَلِيهَا الذَّهَبِيّ بلد الْغَزِّي، واتسعت حلقته جدا لا سِيمَا حِين تحول للمؤيدية ثمَّ جَامع الْأَزْهَر وَقُصد بالفتاوىٰ"[2].

• **مؤلفاته:**

خلَّف الجوجري مؤلفات كثيرة في فنون شتَّىٰ، وهي مرتبة هجائيًّا علىٰ النحو الآتي:

---

(1) انظر حصر تلاميذه في: المرجع السابق ذاته، والضوء اللامع ٨/ ١٢٤.

(2) الضوء اللامع ٨/ ١٢٤.

- إجازة الجوجري إلىٰ محمد بن عثمان[1].
- ترجمة الإمام الشافعي[2].
- تسهيل المسالك في شرح عمدة السالك، وهو شرح علىٰ كتاب (عمدة السالك)، لابن النقيب في الفقه.
- خير القِرىٰ في شرح أم القرىٰ، وهو شرح علىٰ قصيدة البوصيري.
- رسالة في الإثبات والنفي في قولنا: (لا إله إلا الله)[3].
- رسالة في دماء النسك[4].
- رسالة في قول الرسول: (مَن عرَف نفسَه، فقد عرَف ربَّه)[5].
- شرح الإرشاد، في الفقه الشافعي.
- شرح تائية بهاء الدين السبكي[6].
- شرح شذور الذهب لابن هشام، وهو الشرح الكبير.
- شرح كنز الذخائر وهدية المسافر إلىٰ النور السافر[7].
- شرح المنفرجة، قصيدة لأبي الفضل يوسف بن محمد المعروف بابن النحوي.

---

(1) مخطوطة في مركز جمعة الماجد تحت رقم (٢٥٨٣٠٨).
(2) مخطوطة في مركز جمعة الماجد تحت رقم (٦٩٨٠٨٣).
(3) مخطوطة في مركز جمعة الماجد تحت رقم (٢٥٨٣٧٤).
(4) مخطوطة في مركز جمعة الماجد تحت رقم (٥٦٦٥٥٤).
(5) مخطوطة في مركز جمعة الماجد تحت رقم (٢٥٨٤١٣).
(6) مخطوطة في مركز جمعة الماجد تحت رقم (٢٥١٧٣٨).
(7) مخطوطة في مركز جمعة الماجد تحت رقم (٥٧٨٦١٧).

- شرح هدية المسافر إلىٰ النور السافر[1].

- شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور. وهو الشرح محل التحقيق والدراسة. وسيأتي الحديث عنه مفصَّلًا.

- منظومة في مبدأ نهر النيل ومنتهاه. وهي نظم لكتاب (مبدأ النيل السعيد)، لجلال الدين المحلي.

- نقد علىٰ الصحاح[2].

- **وفاته:**

عاش الجوجري – رحمه الله ثمانية وستين عامًا، وتوفي عام (٨٨٩هـ). يقول السخاوي: "وَلم يزل علىٰ طَرِيقَته حَتَّىٰ مَاتَ شبه الْفجأَة فِي يَوْم الْأَرْبَعَاء ثَانِي عشر رَجَب سنة تسع وَثَمَانِينَ بالظاهرية الْقَدِيمَة، وَصلي عَلَيْهِ بعد صَلَاة الْعَصْر بالجامع الْأَزْهَر فِي مشْهد حَافظ جدًّا، ثمَّ دُفن بزاوية الشَّاب التائب مَحلّ سكنه أَيْضًا، وتأسف النَّاس علىٰ فَقده، وَلم يخلف فِي مَجْمُوعه مثله وَإِن كَانَ لَعَلَّ فيهم من هُوَ أمتن تَحْقِيقًا وَأمكن تدبرًا وتدقيقًا، رَحمَه الله وعوضه الْجنَّة"[3].

(1) مخطوطة في مركز جمعة الماجد تحت رقم (٢٥١٧٣٨).

(2) انظر الحديث عن مؤلفاته في: (الضوء اللامع ٨/ ١٢٣، والبدر الطالع ٢/ ٢٠٠، والأعلام ٦/ ٢٥٢، ومقدمة تحقيق شرح الشذور للجوجري ١/ ٦٩).

(3) الضوء اللامع ٨/ ١٢٦.

القسم الأول: الدراسة المنهجية

الفصل الأول: مصادره.

الفصل الثاني: منهجه.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية.

الفصل الرابع: موقفه من النحويين واتجاهه النحو.

الفصل الخامس: الموازنة بين شرحي الجوجري على شذور الذهب.

الفصل الأول: مصادره

شمسُ الدين أبو عبد الله الجوجري كان واسعَ الاطلاع، وعميقَ الفكرة، فلا عجب أن نجد منه رجلاً طُلَعَةً، وعالمًا بحَّاثةً، وضع يدَه علىٰ المذاهب النَّحوية وآراء النحاة علىٰ اختلاف مذاهبهم وتفاوت آرائِهم فعايشهم في مؤلفاتهم، ونسب إليهم آراءهم أحيانًا، ونقل عنهم، وبخاصة في كتابه (شفاء الصدور)؛ لأنه خلاصةُ فكرِه؛ إذْ هو اختصار لشرحه علىٰ الشذور؛ لذا فقد أودع فيه خبرته وكلَّ جهوده العلمية، وبناء علىٰ ذلك فمورد الشيخ الأول في مؤلفه هذا: علمُه الغزير، وذكاؤه الخارقِ، وذاكرتهُ الحافظة، وأستاذيته الواعية، وكذلك فهمه الجيد لكتاب الله – تعالىٰ –، واستيعابه لقراءاته المتنوعة، كما أفاد كثيراً من الشواهد بعامة، التي سيأتي الحديث عنها، أمّا عن روافده من العلماء والكتب، فهي علىٰ النحو الآتي في هذين المبحثين:

المبحث الأول: العلماء

تنوع نقل الجوجري عن العلماء، فنقلَ عن البصريين والكوفيين مجتمعين، في عدة مواضع، ومنها:

قوله عن حركات الإعراب: "وجَعْلُهُ الحركاتِ والسكونَ أنواعَ الإعرابِ جارٍ علىٰ مذهبِ البصريين، وهو أنَّ الإعرابَ ما اخْتلفَ به آخرُ المعرَبِ، وهو الظاهرُ أيضًا، بَادِيَ الرأي من قوله أَوَّلًا: الإعرابُ أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدَّرٌ، لا أنَّه اختلافُ آخرِ المعْرَبِ علىٰ ما هو مذهبُ الكوفيين[1]".

كما نقل عن البصريين في بعض المواضع دون الكوفيين. ومن ذلك قوله عن ناصب المستثنىٰ: " وَناصِبُ المستثنىٰ هو الفعلُ عند البصريينَ[2]".

كذلك نقلَ عن البغداديين. قال في إعمال اسم المصدر غير الميمي، وغير العلم: " وَهَذَا النَّوعُ إنَّما يُعْمِلُهُ الْكُوفِيُّ وَالْبَغْدَادِيُّ"[3].

وقد نقلَ الجوجريُّ عن كثيرٍ من العلماء، وسوف أذكر بعضَهم مكتفيًا بإيراد نصٍّ واحدٍ لكلِّ عالمٍ خشيةَ الإطالة:

- **الخليل (ت ١٧٥هـ).**

ومن نقله عنه قوله عن الخلاف في أداة التعريف: "المحلَّىٰ بـ (أَلْ) لا باللامِ وحدَها، وهو مذهبُ سيبويهِ والخليلِ"[4].

- **سيبويه (ت ١٨٠هـ).**

---

(١) ص: ٨٥، ٨٦.

(٢) ص: ٢٠٥.

(٣) ص: ٢٧٥.

(٤) ص: ١٥٢.

ومن نقله عنه قوله عند إعراب اللقب مع الاسم مفردين: "ومَنْ أَوْجَبَ الإضافةَ أَخْذًا من اقتِصَارِ سيبويهِ علىٰ ذكرِها"[1].

- الكسائي (ت ١٨٩هـ).

ومن أمثلة نقله عنه ما أورده عند الحديث عن شروط إعمال اسم الفاعل: "وفي بعض النُّسَخِ (فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ)، وَهُمَا شَرْطَانِ مَأْخُوذَانِ مِنَ التَّسْهِيلِ، وَشَرْحُهُما يُفْهَمُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ في المصْدَرِ، وخَالفَ فِيهما الكسائيُّ"[2].

- الأخفش (ت ٢١٥هـ).

ومن النقل عنه قوله في أثناء الحديث عن شروط إعمال الظرف والجار والمجرور: " أَمَّا إذا لم يَعْتَمِدَا علىٰ شيءٍ مِمَّا ذُكِرَ، نحو: (في الدَّارِ عِندَكَ عَمْرٌو)، فالابْتِدَاءُ واجِبٌ عندَ الجمهُورِ، جائزٌ عندَ الأخفشِ، والكوفيين"[3].

- الجرمي (ت ٢٢٥هـ).

ومن نماذج إيراده قوله عن العلم المختوم بـ (ويهِ): "العلَمُ المختُومُ بـ (وَيْهِ)، وهو من جُملَةِ الأعلامِ المركَّبَةِ ترْكِيبَ مَزْجٍ، كـ (سيبويهِ)، ونِفطويهِ، وعَمرويهِ، وبناؤهُ علىٰ الكسرِ هو الأفصحُ فيه. والجرميُّ يُجيزُ منْعَ صرْفِهِ، كغيرِهِ من الأعلامِ المركَّبةِ تركيبَ المزجِ للعلميةِ والتركيبِ"[4].

---

(١) ص: ١٤١.

(٢) ص: ٢٦٨.

(٣) ص: ٢٧٤.

(٤) ص: ١١٨.

- **المبرد (ت ٢٨٥هـ).**

ومن أمثلة نقله عنه قوله عن أسماء الأفعالِ ممَّا جاء علىٰ وزن (فَعَالِ): "ويُقاسُ هذا النَّوعُ هو ونحوُ: (نَزَالِ) من أسماءِ الأفعالِ وِفَاقًا للجمهورِ وخِلَافًا للمُبَرِّدِ من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ تامٍّ متصَرِّفٍ، كـ (ضَرَبَ)، فيُقالُ: (ضَرَابِ زيْدًا)، بمعنىٰ: اضْرِبْ زيْدًا، أو يَا ضَرَابِ، لا من (دَحْرَجَ، وكانَ، ونِعْمَ، وبِئْسَ)، ولم يُصَرِّحْ بقيدِ التصرُّفِ للعلمِ به من قوله: يُقاسُ من كذا"[1].

- **ثعلب (ت ٢٩١هـ).**

ومن نماذج النقل عنه قوله في (أي) الموصولة: "وَ(أَيٌّ)، نحو قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ خِلَافًا لِثعلَبٍ حيثُ أَنْكَرَ مَوصُوليَّتَها"[2].

- **أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ).**

ومن نقله عنه قوله في شروط المفعول لأجله: " وَأَفْهَمَ كلامُ المصَنِّفِ أَنَّه لا يُشترَطُ كَوْنُهُ قَلْبِيًّا، كالرَّغْبَةِ، وهو مَذْهبُ الفارسِيِّ، وخالَفَهُ ابنُ الخبَّازِ، فنحوُ: (جِئْتُكَ قِرَاءةَ العِلْمِ)، يَتعيَّنُ جَرُّهُ علىٰ طريقِ ابنِ الخبَّازِ ، وَيُنْصَبُ عندَ الفارسِيِّ"[3].

- **الجوهري (ت ٣٩٣هـ).**

ومن نماذج النقل عنه قوله: "وَلا تُضَافُ (عَلُ) لفظًا، فَلَا تقولُ: (جِئتُهُ من عَلِ الدَّارِ) خِلافًا للجَوهريِّ"[4].

---

(١) ص: ١١٩.

(٢) ص: ١٥٠.

(٣) ص: ١٩٢.

(٤) ص: ١٢٣.

- **ابن الخباز (ت ٦٣٧هـ).**

وسبقت الإشارة إليه في النقل السابق عن الفارسي.

- **ابن مالك (ت ٦٧٢هـ).**

ومن نقله عنه قوله عن توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا: " وَذَهبَ الكوفِيُّونَ إِلىٰ الجوَازِ إِنْ أَفادَتْ، وَتَبِعَهم ابنُ مَالكٍ"[1].

- **ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ).**

وكان يُسميهِ (المصنِّف)، ومن نماذج النقل عنه قوله عن ترجيح توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا: " قال المصنِّفُ في (التَّوضِيحِ): وهو الصَّحِيحُ"[2].

---

(١) ص: ٢٨٩.

(٢) ص: ٢٨٩

المبحث الثاني: الكُتـب

لا شكَّ أنَّ الجوجريَّ اطَّلع علىٰ كثيرٍ من الكتب، وأفاد منها في (شفائه)؛ إذْ هو من العلماء المبرَّزين الذين كانت لهم ثقافتُهم الواسعة واطلاعُهم الذي لا يَكادُ يَعرف حُدوداً يَنتهي إليها، فالجوجريُّ – كما سبق في ترجمته – تلمذَ للنَّابهين من الشيوخ العلماء في شتىٰ المجالات المتنوعة من نحو ولغة وبلاغة وأدب، وتفسير وفقه وأصول وقراءات ... كما قرأ كتبَهم ومصنفاتِهم، فالشيخُ بَانٍ علىٰ أُسُسِ السَّابقين منطلقٌ منها منتفعٌ بما فيها، وكما توافد إليه الطلاب ينهلون من علمه، ويقرؤون عليه الكتب.

وقبل إيراد الكتب التي اعتمدها الجوجريُّ في (شفاء الصدور) تَجدرُ الإشارةُ إلىٰ أنَّ أهمَّ مصدرٍ له من هذه الكُتب هو كتابه الأصل (شرح شذور الذهب)؛ فإنَّ (الشفاء) اختصارٌ له، وتهذيبٌ وتلخيص، وقد أشار إلىٰ ذلك في مقدمته، فقال: "فهذه ألفاظٌ مزَجْتُ بها عبارةَ شُذورِ الذَّهبِ، وجعَلْتُها إلىٰ شرحه أسهلَ طريقٍ وأوثقَ سببٍ، فجاءتْ بحمدِ اللهِ كافيةً في بيانه، شافيةً في تِبيانه، انتقيتُها من الشرح الذي وضعتُه عليه قبلَ ذلك، مراعيًا فيها التوضيحَ والتسهيل لما هنالك، فهي للمبتدئِ تبصرةً، وللمنتهي تذكرةً"[1].

وقد أحال إليه كثيرًا بعبارات مختلفة، منها: (وفي الشرح هنا أبحاث)، و(وجواب ذلك في الشرح)، (كما هو مقرر في الأصل)، (وفي الأصل أمور مهمة يجب الوقوف عليها). (ولهذا الكلام تحقيق في الأصل فراجعه).

---

(1) ص:٧٣.

(أَمْثِلَتُهَا وَاضِحَةٌ بَعْدَ الفاءِ وَبعدَ الوَاوِ، فلا نَطُولُ بِهَا). (ولا يخفىٰ عليك أمثلة البواقي). (وقد بينتها في الشرح فراجعها)[1].

ومن الكتب التي رجع إليها، ونقلَ منها، وذكرها نصًّا:

- **(الصّحاح)، للجوهري.**

ومن نقله عنه، قوله: "وقد قال في (الصِّحاحِ): (إنَّه كلمةُ كنايةٍ، ومعناهُ: شيءٌ، تقول: هذا هنُكَ. أي: شيئك)"[2]. وقوله: "وَفِي الصِّحَاحِ: (زَادَ الشَّيءُ، أَيْ: ازْدَادَ، وَزَادَهُ اللهُ خَيْرًا)"[3].

- **تسهيل القوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك.**

ومن نقله عنه قوله: "قالَ في (التَّسْهِيلِ): "وَهيَ مَا وُضِعَ لِمُسَمًّىٰ وإشارَةٍ إليهِ"، ولا يَخفىٰ ما فيهِ من الدَّوْرِ إِلَّا أنْ تُحْمَلَ الإشارَةُ الأُولىٰ علىٰ الاصطلاحيَّةِ والثانيةِ علىٰ اللغويَّةِ". وقوله: "وَأَفْهَمَ إِطْلَاقُهُ جَوَازَ التَّنَازُعِ بَينَ فِعْلَيْ التَّعَجُّبِ، وهو مَا مَشَىٰ عليهِ في التَّسْهيلِ"[4].

- **شرح الكافية الشافية، لابن مالك.**

ومن نقله قوله: "وجَعْلُهُ: (إِنْ تَقُمْ أَقُومُ) مُمْتَنَعًا فيهِ مُخَالَفَةٌ لقَوْلِ ابن مالكٍ في (شَرْحِ الكافيَةِ)"[5].

---

(1) ص: ٢٧١.

(2) ص:٩٢.

(3) ص:٢٥٥.

(4) ص:٢٨١.

(5) ص:٢٥٠.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.**

ومن النقل عنه قوله: "وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: (مُطلقًا) أَنَّهُ لا فَرْقَ فِي جَوَازِ حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ قَبْلَ (أَنَّ، وأَنْ) بينَ أنْ يُلْبَسَ أَوْ لا يُلْبَسَ، وَإِليهِ يَمِيلُ كَلامُهُ فِي التَّوضِيحِ، لَكِنَّهُ صَرَّحَ فِي جَامِعِهِ باشتِرَاطِ أَمْنِ اللَّبْسِ مُوَافَقَةً لابنِ مَالِكٍ"[1].

- **الجامع الصغير في النحو، لابن هشام.**

والنقل عنه في النصِّ السابق عن أوضح المسالك[2].

هذا، وقد أفاد الجوجري من كثيرٍ من الكتب، ولكنه لم يُصرِّح بذكرها؛ لاجتهاده الشخصي، فقد تمثَّل أقوال السابقين ولوَّنها بفكره؛ كأنه يُشقِّقُ الآراء ولا يَحكيها، ثُمَّ هو لا يَنقل إلَّا ما كان في حاجةٍ إليه دون الدخول في مناقشة الأقوال والآراء، وفي طليعة الكتب التي أفاد منها ولم يذكرها: (شرح ابن الناظم علىٰ الألفية)، و(شرح الرضي علىٰ كافية ابن الحاجب)، وكان يَسمه بالمحقِّق، و(توضيح المقاصد للمرادي)، وغيرها.

---

(1) ص:٢٣٦.

(2) ص:٢٣٦.

الفصل الثاني: منهجه

المبحث الأول: تناول متن شذور الذهب

الكتاب الذي بين أيدينا شرح متوسط لمتن (شذور الذهب)، للعلامة الشيخ جمال الدين ابن هشامٍ الأنصاري، واسمه: (شفاء الصدور في حلِّ ألفاظ الشذور)، وقد بيَّن السخاوي أنَّ أنَّه ألَّف هذا الشرح من أجل تلميذه جعفر بن يحيىٰ بن عبد القوي، قال في ترجمة يحيىٰ: "وممَّن أخذ عنه العربية الجوجري، بل اختصر شرحه للشذور من أجله)[1].

وقد جاء هذا الشرح كاشفًا عن غوامض متن الشذور الدقيق المركز – كما هو الشأن في المتون العلمية – مُكملاً فوائده، مُوضحًا عبارته، وقد أشار الجوجري إلىٰ هذا كلِّه في مقدمته، كما سبق؛ ولتحقيق هذه الأغراض والأهداف مزجَ شمسُ الدين عبارةَ متن الشذور بكلامه، فيَشْعرُ القارىء أنه يقرأ نصًّا واحدًا متماسكًا لا نصَّين.

ويُلحظ أنَّ الجوجريَّ أَتَىٰ علىٰ كلِّ ألفاظ الشذور، كلمةً كلمةً، فلم يترك ولم يَذر؛ بل وقف عند كلِّ كلمةٍ مُحلِّلًا وشارحًا في أسهل عبارة وأقرب طريق إلىٰ المقصود، كما أنه التزم بنصِّ الشذور؛ فلم يُقدِّمْ كلمةً علىٰ أخرىٰ، ولم يُؤخِّر كذلك، ولم يُسقط؛ فكان أمينًا دقيقًا في التعامل مع النصِّ.

ويُمكن إجمال سِمات هذا المنهج فيما يأتي:

– اعتماد أسلوب الشرح المزج، فكان يُورد الكلمة أو الكلمتين في سياق كلامه، ولم يَفصِل بين كلامه وكلام الشذور، وهذا المنهج يَختلف عن

---

[1] الضوء اللامع ٢/ ٢٠١.

منهجه في (شرح الشذور)؛ إذ كان يُورد قطعة من الشذور تحت عنوان: (ص)، ثم يَشرحها تحت عنوان: (ش).

- تميَّز الشرح بالإيجاز غير المخل، وأحيانًا كان يفصِّل حسب المقام.

- الإحالة إلىٰ كتابه (شرح الشذور) كثيرًا، وكان الغرض منها الإيجاز والاختصار، ومن ذلك قوله: (وفي الشرح هنا أبحاث)، و(وجواب ذلك في الشرح)، (كما هو مقرر في الأصل)، (وفي الأصل أمور مهمة يجب الوقوف عليها)، و(لهذا الكلام تحقيق في الأصل فراجعه)، و(وقد بينتها في الشرح فراجعها)، وغير ذلك من العبارات. ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ كلَّ هذه الإحالات وغيرها ثابتٌ في (شرح الشذور)، وقد وثقتُ ذلك في موضعه من التحقيق.

- الإحالة إلىٰ السابق واللاحق في (شفاء الصدور نفسه)، وهذا لونٌ جيد من ألوان الإيجاز والاختصار، إضافةً إلىٰ أنه يُؤدي إلىٰ تماسك الكتاب وترابطه، ومن العبارات الدالة علىٰ ذلك قوله: "وسيأتي إيضاحُ ذلك"[1]. وقوله: "علىٰ ما سَيُذْكَرُ آخرَ الكتابِ"[2]. وقوله: " كما سيأتي في بابه، إنْ شاء اللهُ تعالىٰ"[3]. وقوله: "وسيأتي في باب النعتِ ما يُفيدُ جوازَ القطعِ في مثلِ

(١) ص: ٨٤.

(٢) ص: ٨٧.

(٣) ص: ٩١.

ذلك"[1]. وقوله: " وهو ما يَعملُ عملَ الفعلِ، كالمصدرِ واسمِ الفاعلِ، وسيأتي أواخر الكتابِ – إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ –"[2].

وقوله في الإحالة إلىٰ السابق: "والصَّرْفُ – كَما تقدَّمَ في أَوَّلِ الكِتَابِ – هُوَ التَّنْوِينُ"[3]. وقوله: "فَإِنَّه يَجوزُ تقدِيمُهُ إذا كانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا كما تَقَدَّمَ"[4]. وقوله: "وَأَمَّا في المعنَىٰ، فكما ذَكرنا في أَوَّلِ الكلامِ"[5]. وقوله: "فَإِنَّ عَلَامَةَ الإعْرابِ بَعْدَهَا علىٰ مَا تَقَدَّم"[6]. وقوله: "الْمَجْزُومَاتُ هِيَ: الأَفْعَالُ المضَارِعَةُ بِشَرْطِهَا المتقَدِّمِ في أَوَّلِ الكتَابِ"[7].

– رجوعه إلىٰ نُسخٍ متعددة لمتن (شذور الذهب)؛ لتقويم النص، وتهذيبه، وكان يُشير إلىٰ ذلك، ومن أقواله: "وفي بعض النُّسَخِ (فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ)، وَهُمَا شَرْطَانِ مَأْخُوذَانِ مِنَ التَّسْهِيلِ، وَشَرْحُهُما يُفْهَمُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ في المصْدَرِ، وخَالفَ فِيهما الكسائيُّ"[8].

---

(1) ص:١٤١.

(2) ص: ١٦١.

(3) ص: ٣٠٩.

(4) ص: ١٨٢.

(5) ص: ١٨٧.

(6) ص: ٢٣٧.

(7) ص: ٢٤٣.

(8) ص: ٢٦٨.

- تنبيه القارئ، ودعوته إلىٰ التأمل وإنعام النظر، وهذا أسلوب تعليمي بديع ونافع، ومن عبارته في ذلك: (يُفْهَمُ هذا فتأملْ). وقوله: "فاعْرِفْ ذلك". وقوله: (أَمْثِلَتُهَا وَاضِحَةٌ بَعْدَ الفاءِ وَبعدَ الوَاوِ، فلا نَطُولُ بِهَا)[1]، و(ولا يخفىٰ عليك أمثلة البواقي)[2].

- الإجمال بعد التفصيل، كقوله: "والحاصِلُ في تَالي الشَّرْطِ وَجْهَانِ، وَفِي تَالي الجَوَابِ ثَلاثَةٌ"[3].

(١) ص: ٢٢٥.

(٢) ص:٢٤٦.

(٣) ص: ٢٥٢.

المبحث الثاني: النقل والاقتباس

تحدثتُ في مبحث مصادره من العلماء والكتب عن العلماء الذين أخذ عنهم، والكتب التي أفاد منها، ويُمكن إجمال سمات النقل والاقتباس عند الجوجري فيما يأتي:

- التصريح باسم العلماء الذين يأخذ عنهم أحيانًا، وقد لا يُصرح في بعض الأحيان.
- الدقة في نسبة الأقوال والآراء إلىٰ العلماء الذين ذكرهم، وقد أثبتّ ذلك في موضعه من البحث.
- أكثر من النقل عن ابن مالك، وابن هشامٍ الأنصاري.
- الدقة في نقل النصوص من الكتب التي نقل منها، وقد أثبت البحثُ ذلك في موضعه.

والحاصل: أنَّ الرجل كان أمينًا دقيقًا في كل ما يَنسبه إلىٰ عالمٍ، أو يَنقله من كتاب.

المبحث الثالث: الحدود والتعريفات

لا يَخفَىٰ ما لِلحُدودِ العلميةِ من قيمةٍ في إثراء رُوحِ البحثِ والتقصي، وتأديةِ المعنىٰ كما هو دون زيادة أو نقصانٍ، وإعطاءِ العلوم سدًّا منيعًا من الحصانة ضدَّ التداخلِ والتداول والذوبان، فالحدودُ مفاتيحُ كلِّ علمٍ، وبابٌ ومصطلحٌ، تُميِّزُ الشيءَ عن غيره، فتجمع كلَّ شاردةٍ من أجزائه وتمنعها من الخروج، وتحول دون كلِّ واردةٍ ليست من جنسِه فتمنعها من الدخول.

ونظرًا إلىٰ تشابه المصطلحاتِ في العلوم مع اختلافِ المراد بها كانت الحاجةُ إلىٰ الحدودِ والتعريفات ماسَّةً للتمييز بين المتشابهات، كالوقف مثلاً فهو في علم الفقه مختلفٌ عنه في علم الصرفِ.

ومن أجلِ هذا كلِّه عُنيَ العلماءُ في كلِّ علمٍ بالحدودِ، فجعلوها مَدخلاً لكلِّ علمٍ وبابٍ وفصلٍ، بل بلغت عنايتهم بها أنْ أفردوها بمصنَّفاتٍ خاصَّة.

والنَّحو أحدُ العلومِ التي كان للحدودِ فيها أهميةٌ بالغةٌ، ومِنْ ثَمَّ اهتمَّ علماؤه بالحدودِ النحوية، فأوْلوها عناية خاصة بالتأليف، والشرح، والتعليق[1].

والقصدُ بالحدِّ النَّحْويِّ: ما به يتميَّزُ المحدودُ عن غيره بوجْهٍ ما[2]، ومتىٰ تحقَّقَ التمييزُ بهذه الدرجةِ فقد أدَّىٰ الحدُّ غايته.

---

(١) من ذلك: شرح الحدود النحوية للفاكهي، وللاستزادة في هذا الموضوع ينظر: مقدمة تحقيق "شرح الحدود النحوية"، د. صالح العايد ص ١٢٣ – ١٥٧.

(٢) ينظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٣٠.

ولابُدَّ في الحدِّ أن يكونَ مناسبًا لمعنىٰ من معاني المصطلح المرادِ حدُّه في اللغةِ.

وقد اهتمَّ الجوجري بالحدود والتعريفات اهتمامًا بالغًا؛ فكان يُعرف الحدَّ لغة واصطلاحًا، ويشرح التعريف، ويُبيِّن محترازاته، ويُورد بعض الاعتراضات أحيانًا، ويُجيب عنها أحيانًا أخرىٰ، ويُرجح بين بعض العبارات في المصطلحات والحدود، ويُناقش ابنَ هشامٍ في تعريفاته، وغير ذلك، وإليكم مجموعة من النصوص التي تثبت ذلك:

- تعريفه الحدَّ لغة: ومن ذلك:

قوله: "والمضارَعةُ في اللغةِ: المشابهةُ "[1].

وقوله: "والكلامُ يُطلَقُ لغةً علىٰ التَّكلُّمِ، وعلىٰ حديثِ النَّفْسِ، وعلىٰ كلِّ ما أفادَ لفظًا كانَ أو غيره، كالإشارةِ"[2].

وقوله: "الإعرابُ لغةً: مصدرُ أعربَ، إمَّا بمعنىٰ: أبانَ، وإمَّا بمعنىٰ: تكلَّمَ بالعربية، وإمَّا بمعنىٰ: أَزالَ، مأخوذٌ من قولهم: عَرِبَتْ مَعِدَةُ البَعِيرِ، إذا تغيَّرَتْ. فمعنىٰ أعربَ الكلمةَ علىٰ هذا: أزالَ عَربَها، أي: فسادها"[3].

- تعريفه الحدَّ اصطلاحًا، وشرح التعريف، وبيان المحترزات، ومن ذلك:

قوله في تعريف المثنىٰ: "بابُ المثنىٰ، وهو ما وُضِعَ لاثنينِ، وأغنىٰ عن المتعاطفينِ. وقدَّمه علىٰ ما بعدَه لجريانِه في المذكَّرِ والمؤنَّثِ، كـ (الزَّيدَانِ)،

---

(1) ص: ٨٠.

(2) ص: ٨١.

(3) ص: ٨٣.

و(الهِنْدَانِ)، ولأنَّ التثنيةَ أسبقُ من الجمعِ، ولأنَّه يُستعملُ في العاقلِ وغيرِه، والجمعُ خاصٌّ بالعاقلِ. وقدْ يُورَدُ علىٰ هذا الحدِّ، نحو: الْعُمَرَينِ، وشَفْعٍ. ويُجابُ بأنَّه لَمَّا عُلِمَ اشْتِراطُ اتِّفاقِ اللفظِ في التثنيةِ، اختَصَّ المتعاطِفانِ بالمتَّفِقَيْ اللفظ، كـ (زيدٍ، وزبدٍ)، ولهذا أَتَىٰ باللامِ، ولم يَقُلْ عنْ متعاطِفَينِ. فتأَمَّلْ "[1].

وقوله في تعريف الخبر: "الخَبَرُ وهوَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الفائدةُ، هذا كالجنسِ؛ فإنَّه يَشملُ فاعلَ الفعلِ، وخبرَ المبتدأ، وفاعلَ الوصفِ، وقولُه: (مَعَ مُبتدإٍ)، كالفصلِ، يُخرِجُ فاعلَ الفعلِ، وقولُه: (غَيرِ الوصفِ المذكورِ)، يُخرجُ فاعلَ الوصفِ في نحو: (أَقائمٌ زيدٌ)؛ فإنَّه مع المبتدأ، ولكنَّ المبتدأَ هو الوصفُ المذكورُ. وقدْ تقدّمَ أنَّه ليسَ بِخبرٍ؛ بلْ فاعلٍ أغنىٰ عن الخبرِ. ويتناوَلُ التَّعريفُ المذكورُ الخبرَ المفردَ المشتقَّ، كـ (زيدٌ قائمٌ)، والجامِدَ، كـ (هَذَا زيدٌ)، والمشبِهَ للمشتقِّ، كـ (زيدٌ أَسَدٌ)، أي: شجاعٌ، والجملةَ الاسميَّةَ، كـ (زَيدٌ أَبُوه قائمٌ)، والفعليَّةَ، كـ (قامَ أبوهُ)، والجارَّ والمجرورَ، كـ (زيدٌ في الدَّارِ)، وظرفَ المكانِ، كـ (زيدٌ أمامك)، في اسمِ الذَّاتِ، و(الْعِلْمُ عندَك) في اسمِ المعنىٰ، وظرفَ الزَّمانِ إذا كانَ المبتدأُ اسمَ معنًىٰ، نحو: (السَّفرُ غدًا)"[2].

- إيراد الاعتراض علىٰ الحدِّ والإجابة عنه، ومن ذلك:

قوله عن تعريف المفرد والمركب: "ولا يَرِدُ علىٰ التعريفينِ (ضربَ) ونحوُهُ من الأفعالِ من حيث إنَّ الحدثَ الذي هو جزءُ معناه مدلولُ حروفِه

---

(1) ص: ٩٢، ٩٣.

(2) ص: ١٧٠، ١٧١.

المرتبة، والزَّمانَ الذي هو الجزءُ الآخرُ مدلولُ وَزنِهِ، أي: الهيئة الطارئة لحروفه؛ فقد دلَّ جُزؤُه علىٰ جُزْءِ معناه مع أنَّه مفردٌ اتِّفاقًا؛ لأنَّا نقول: المعتبَرُ هو الأجزاءُ المرتَّبةُ المسموعةُ سواء كانت ألفاظًا أو حروفًا، ومادةُ اللفظ مع هيئتهِ يُنطَقُ بهما ويُسْمعانِ معًا من غير ترتيبٍ، فلا تركيبَ"[1].

- إيراد استدراكٍ علىٰ تعريفات ابن هشام، ومن ذلك:

قوله مستدركًا علىٰ تعريف ابن هشام للكلام: "ولكن قوله: مقصود يدلُّ علىٰ أنَّ مرادَه هنا بالمفيدِ أعمُّ مِمَّا يَحسُن السكوتُ عليه؛ فإنَّه قصدَ بذلك إخراجَ كلامِ نحو: النائم، وعلىٰ هذا فكانَ ينبغي زيادةُ (لِذاتهِ)؛ ليخرجَ جملة الخبر من قولنا: زيدٌ أبوه قائمٌ؛ فإنَّ جملة (أبوه قائمٌ) مقصودة لا لذاتها؛ بل ليخبر بها عن المبتدأ، اللهم إلَّا أنْ يَعتمدَ علىٰ انصرافِ قوله: (مقصود) إلىٰ المقصود بذاته لا إلىٰ الأعمِّ من ذلك، وبالجملة فلو اقتصر علىٰ ذلك المفيد كما في بعض كُتبه لكان أنسبَ"[2].

- الترجيح بين ألفاظ الحدِّ، ومن ذلك:

قوله: "والمرادُ بالقولِ هو المقُولُ، وهو أَوْلىٰ من التعبير باللفظ؛ لكونهِ جِنْسًا قريبًا"[3].

والخلاصة أنَّ الجوجري كان مُدركًا تمام الإدراك للمراد من الحدِّ، وهو تمييزُ المحدودِ عن غيره بوجهٍ ما؛ ولذا تراه لا يُعاظِلُ في تعريفاته، أو يتكلَّفُ بما يُرْهِقُ، أو يَكِدُّ، فتصادِفُه يَحدُّ الإضافة بقوله: "وَالإِضَافَةُ لُغَةً: الإِسْنادُ،

---

(1) ص: ٧٤.

(2) ص: ٨٢.

(3) ص: ٧٤.

واصْطِلَاحًا: ضَمُّ كَلِمَةٍ إِلىٰ أُخْرَىٰ مُنَزَلَةً مِنَ الأُولَىٰ مَنْزِلَةَ التَّنْوِينِ مِمَّا قَبْلَهُ. كـ (غُلَامُ زَيْدٍ)، وَ(صَاحِبُ عَمْرٍو)" [1]. وهو حدٌّ سهْلٌ خالٍ من تعقيدات الحدودِ كما ترىٰ.

[1] ص: ٢٣٧.

المبحث الرابع: عرض الآراء النحوية

كتاب (شفاء الصدور) قائم علىٰ الإيجاز، وهو الهدف من تأليفه – كما سبق – ولذا لم يُكثر من آراء النحويين؛ بل كان يعمد إلىٰ ما قَويت حجّته فيختاره دون إشارة – في الكثير الغالب – إلىٰ بقية الآراء، اكتفاءً بإيرادها في الأصل (شرح الشذور)، وليس معنىٰ هذا أن (شفاء الصدور) جاء خِلواً تماماً من الآراء والأقوال، فقد ورد فيه بعضُ مسائل الخلاف، وشيء من أقوال النحويين وآرائهم؛ بل جاءت بعض مسائل الخلاف فيه أكثر تفصيلًا ممَّا أورده في الشرح، كما أنه كان يُرجح بعض المذاهب في (الشفاء) التي سكت عنها في (الشرح).

وكان من مسلكه في عرض هذه الآراء أنه كان يَنسبها أحيانًا، إلىٰ أصحابها، وكان يعلل لها في بعض الأحيان، ثم يرجِّح منها ما يراه راجحًا، ويُناقشه مستدلاً ومعلّلاً لما يختاره، وما يراه راجحًا، ولم يكن مجردَ ناقلٍ فقط.

وهاكم بعض النقول التي تؤيد ذلك:

قوله في عامل الرفع في المضارع، وقد استوفىٰ الأقوال، ونسبها إلىٰ قائليها: "وعَاملُ الرَّفْعِ فيهِ تَجَرُّدُهُ عَنْهُما عندَ الكوفيينَ، وَحُلُولُهُ مَحَلَّ الاسمِ عند البَصريينَ، ومُضارعتُه لِلاسمِ عندَ ثَعْلَبٍ، وحَرْفُ المضارَعَةِ عندَ الكسائي. وفي عِبارَةِ المصَنِّفِ إيماءٌ إلىٰ تَرجيحِ الأوَّلِ، ورَجَّحَهُ تَبَعًا لابنِ مالكٍ؛ لأنَّ البصريينَ إنْ أَرادُوا مَحلًّا هو للاسمِ بالأصالَةِ، وإنْ مَنَعَ الاستعمالَ منه، انتقضَ بـ (لَوْ)، وأدوات التحضيضِ؛ فَإنَّهُ يرتَفِعُ بعدها، وإنْ أرادُوا محلًا هو للاسمِ مطلقًا انتقضَ بـ (إنِ) الشرطيَّةِ؛ فإنَّه لا يَرتفِعُ بعدَها مع وُقُوعِ الاسمِ بعدَها". وقوله: "وَمَا ذُكِرَ في (إنْ قُمْتَ أَقُومُ) مِنْ جَعْلِ الجَوَابِ مَحْذُوفًا

والمذْكُورِ دَليلَ الجَوَابِ، وهُوَ مُؤَخَّرٌ مِنْ تَقْدِيم، هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وَجَعَلَ الكوفِيُّونَ والمبرِّدُ (أَقُومُ) هُوَ الجَوابُ، بِتَقْدِيرِ الفاءِ، أي: فَأَنَا أَقُومُ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلىٰ أَنَّهُ لَيْسَهُ الجَوَابَ مِنْ غيرِ تَقْدِيرِ الفاءِ، وأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ عَمَلُ أَدَاةِ الشَّرْطِ فِي فِعْلِها؛ لِكونِه مَاضِيًا ضَعُفَ عَنِ العمَلِ فِي الجَوَابِ"[1].

ومن أمثلة ذكره الأقوال دون نسبة، قوله: "أَمَّا المستثنَىٰ بـ (لا يَكونُ)، و(ليسَ)؛ فَلِأَنَّهُ خَبَرُهُما واسْمُهُمَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيهما عائدٌ إِمَّا علىٰ اسْمِ الفاعلِ المفهومِ من الفِعْلِ السَّابقِ، أَو علىٰ البعضِ المدلُولِ عليهِ بِكُلِّهِ السَّابقِ، أي: ليسَ القائِمُ، أو ليس بعضُ القائمينَ زَيدًا، ثُمَّ قِيلَ: جُملَةُ الاستثناءِ فِي محلِّ نَصْبٍ علىٰ الحالِ، وقِيلَ: مستأنفةٌ، فلا محلَّ لها"[2].

وقد يذكر الخلاف دون تفصيل، كما في قوله: "وَلاَ يُعْطَفُ عَلَىٰ ضَمِيرِ خَفْضٍ إِلاَّ بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ، اسْمًا كانَ أَوْ حَرْفًا، نَحْوُ: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ﴾، وَ(مَرَرْتُ بِهِ وَبِعَمْرٍو)، وقدْ جَاءَ مِنْ غَيرِ إِعادَةِ الجارِّ، نحو قَوْلِهِ:

..... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ"[3].

وقد يُورد رأيًا واحدًا في المسألة، كقوله: "وَناصِبُ المستثنىٰ هو الفعلُ عند البصريينَ"[4].

---

(1) ص: ٢٥٠.

(2) ص: ٢٠٤.

(3) ص: ٣٠٦.

(4) ص: ٢٠٥.

ومن أمثلة ترجيحه، قوله عن أداة التعريف: "البابُ الخامسُ من المعارِفِ: المحلَّىٰ بـ (أَلْ) لا باللامِ وحدَها، وهو مذهبُ سيبويهِ والخليلِ"[1].

وقوله: "وَظاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ الإِضَافَةَ هِيَ الجارَّةُ، والصَّحِيحُ أَنَّ الجارَّ هو المضَافُ".

ومن أمثلة إيراده الأقوال، وتضعيفها، واختيار غيرها قوله عن الممنوع من الصرف حين يُضاف أو تدخل عليه (أل): "ثمَّ قيلَ حينئذٍ هما غيرُ منصرفينِ، وهو ظاهرُ عبارةِ المصنِّفِ؛ لفقد التنوين، وقيل: مُنصرفانِ بِناءً علىٰ أنَّ الصَّرفَ هو الجرُّ. وهذانِ ضعيفانِ. والتحقيق: أنَّه إنْ زالتْ بالإضافةِ أو الألفِ واللامِ إحدىٰ العلَّتينِ، فمنصَرِفٌ، كما في (مررتُ بأحمدِكم)، أو (الأحمدِ)؛ لأنَّ العلميَّةَ لا تبقىٰ مع الإضافةِ واللامِ، وإلَّا فلا، كما في (مررتُ بأحسنِكم)؛ لبقاءِ الوصْفِ والوزن"[2].

---

(1) ص: ١٥٢.

(2) ص: ٢٣٨.

المبحث الخامس: العناية بالعلة

العلَّةُ النحوية هي الركن الرابع من أركان القياس، وهي "الوصفُ الذي يكون مَظِنَّةَ وَجْهِ الحِكْمَةِ في اتخاذ الحُكْمِ. أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاَحَظَتْهُ حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصناعة"[1].

وقيل: العلل النحوية: "مجموعةٌ من الضوابط يَسْتنبطها النحويُّ، أو يفترضها، قَصْدَ تَفَهُّمِ ما يُمكنُ أن نسميَه اليوم نظام اللغة العربية وتناسق عناصرها"[2].

والعلَّةُ بهذا المفهوم: تفسيرٌ لنظامِ اللغة، وبحثٌ عن الأسباب التي تحكم الظواهر اللغوية فيها وأحكامها، يلجأُ إليها النَّحويُّ؛ ليبيِّنَ أسبابَ الظواهرِ المقنَّنةِ، ويُبرهِنُ علىٰ ما يُوجدُ بين شتات المعطياتِ اللغوية من تناسقٍ، ويُقارِنُ بينها؛ لاستنباط حكمٍ يعمُّها، أو قاعدةٍ تجمعُ شملَها، فينتقل بذلك

(١) العلة النحوية نشأتها وتطورها ص ٩٠. وينظر في هذا الموضوع: الإيضاح في علل النحو ص ٦٤، والخصائص ١/ ٤٨، ٨٨، ١٤٥، ١٨٤، والاقتراح ص ١٤٠، وأصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ص ١١٣، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٣١٧، وأصول التفكير النحوي ص ١٩٣.

(٢) ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي، د. عبد القادر المهيري ص ١١٨، وضوابط الفكر النحوي ١/ ٥١٥.

الجزئي إلىٰ الكلي، في محاولةٍ تبدأُ من طردِ القواعدِ عن طريقِ ربطِ بعضــها ببعضٍ، وتنتهي بإجازةِ الأحكامِ، وتأصيلِ القواعد[1].

وبمطالعة (شفاء الشذور) تجدُ في كلِّ ظاهرة علة، وفي كلِّ حكم سببًا، والجوجريُّ مع هذا يعرض التعليلات عرضَ العارف الخبير المطّلع علىٰ دقائق اللغة وأسرار أساليبها العريقة، وخفايا تراكيبها العميقة؛ فقد بذل في التعليل والعلة جهودًا كبيرة، فما من حكم إلا ويعلل له، وما من اختيار أو ترجيح إلا ويذكر دليله وعلته، وإليكم مجموعة من نصوصه التي توضح ذلك:

قوله عن علة اختصاص الجر بالاسم، والجزم بالفعل المضارع: "وإنَّما اختصَّ الجرُّ بالاسمِ؛ لأنَّ المجرورَ مخبَرٌ عنه، والفعل لا يُخبَرُ عنه. وإنَّما اختصَّ الجزمُ بالفعلِ ولم يَدخلْ في الأسماء؛ لِيكونَ فيه كالعوضِ من الجرِّ الذي اختصَّ به الاسمُ، وقيل: لأنَّ المنَوَّنَ من الأسماءِ إنْ جُزِمَ التقىٰ فيه ساكنانِ: النونُ والحرفُ المجزومُ، فيُحرَّك الساكنُ الأولُ فيُؤدي وجودُ الجزمِ إلىٰ عدمهِ، وغيرُ المنوَّنِ محمولٌ عليه"[2].

ومن ذلك قوله علة رفع جمع المذكر بالواو، والمثنىٰ بالألف: "وإنَّما رُفِعَ بالواوِ، ورُفِعَ المثنَّىٰ بالألفِ؛ لِكثرةِ دَوَرانِ المثنَّىٰ، والألفُ خفيفةٌ، فَجُعِلَ الخفيفُ مع الكثيرِ، والواوُ ثقيلةٌ، فَجُعِلتْ مع الجمعِ القليلِ الدَّوَرانِ بالنسبةِ

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم ص ٩٠، وضوابط الفكر النحوي ١/ ٥١٥.

(٢) ص: ٨٥.

إلىٰ التثنيةِ، لِيكثُرَ مَا يَستخِفُّونَه ويَقِلَّ مَا يَسْتثْقِلُونَه. وَضُمَّ مَا قبَلَ الواوِ وكُسِرَ مَا قبلَ الياءِ دَلِيلًا علىٰ شدَّةِ الامتزاجِ، وطلبًا للسلامةِ عن التغييرِ والانقلابِ، وحُرِّكتِ النونُ هَرَبًا من التقاء السَّاكنَينِ، وفُتِحَتْ تَخفِيفًا؛ لأنَّ قبلها في الرفعِ واوًا قبْلَها ضمةٌ، وفي الجرِّ والنصبِ ياءً قبلها كسرةٌ"[1].

ومن ذلك تعليله لبناء المضارع علىٰ السكون عند اتصال نون النسوة به، قال: "وإنَّما بُنِيَ معها؛ لأنَّ إعرابَهُ كانَ لمشابهتِهِ الاسمَ علىٰ مَا تقدَّمَ، فلَمَّا اتَّصلتْ بهِ النونُ المذكورةُ، وهي لا تتصلُ إلَّا بالفعلِ رُجِّحَ جانبُ البناءِ الذي هو أصلٌ في الفعلِ، وكانَ بناؤهُ علىٰ السكونِ؛ لكونه الأصلَ"[2].

وقوله: "الاسْمُ قِسْمَانِ: نَكِرَةٌ، وهو الأصْلُ؛ لأنَّ التَّعْريفَ يَطْرَأُ علىٰ الاسمِ؛ إذِ الشَّيءُ أَوَّلَ وُجُودِهِ تَلْزَمُهُ الأسماءُ العَامَّةُ ثُمَّ تَعْرِضُ له بعدَ ذلك الأسماءُ الخاصَّةُ، كالآدمِيِّ إذا وُلِدَ؛ فإنَّه يُسمَّىٰ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَىٰ، أَوْ إِنْسانًا أَوْ مَولُودًا أَوْ رَضِيعًا، وبعدَ ذلكَ يُوضعُ لَهُ الاسمُ والكُنيَةُ واللَّقَبُ"[3].

هذا بعض ممَّا جاء في الكتاب، وهو كما ذكرت قائم علىٰ هذا الأساس من العلة والتعليل، أضفْ إلىٰ هذا أنه لا يختار إلا بالدليل والعلة، ولا يرد كذلك إلا بالدليل والعلة، ولولا الإطالة لذكرت نماذج لكل هذا.

---

(1) ص: ٩٥، ٩٦.

(2) ص: ١٠٥.

(3) ص: ١٣٤.

الفصل الثالث: الأدلة النحوية

نبذة عن أصول النحو

أصــولُ النحوِ هي أدلتُـه الإجمـاليـة التي يعتمـد النَّحْوِيُّ عليهـا، يقول الأنباريُّ في (لمع الأدلة): "أصــول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصــوله، كما أن أصــول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[1].

وقال السيوطي: "أصول النحو: علمٌ يُبحَث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدلِّ"[2].

وتأسيسا على هذا، فالأصول: هي مجموعة من القواعد العامة أو الضوابط أو المعايير أو القوانين التي يَستعين بها العلماءُ في تفسير الظواهر، وتقرير الأحكام، والفصل في الخلافات النحوية.

والكلامُ في أصول النحو قديمٌ قِدمَ علم النحو، وقد أشار السيوطيُّ إلىٰ ذلك بقوله: "أصول النحو الذي هو بالنسبة إلىٰ النحو كأصول الفقه بالنسبة إلىٰ الفقه، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجَمْعُهُ وترتيبه صُنْعٌ مُخْتَرَعٌ، وتأصيله وتبويبه وَضْعٌ مبتدَعٌ"[3].

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو ص ٨٠.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٩.

(٣) المرجع السابق ص ٤.

وأدلة النحو أربعةٌ، هي مجموع ما ذكره ابن جني والأنباري، ونقله عنهما السيوطي، وهي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[1].

وقد برزت هذه الأدلة النحويَّةُ عند الجوجري في (شفائه) بروزًا يُشهدُ له فيه، فتمكَّنَ من توظيفها التوظيفَ المناسبَ لطريقه، والملائم لمنهجه.

وإليكم توضيحَ موقفِه مع كلٍّ منها.

(١) الخصائص ١/ ١٨٩، ولمع الأدلة ص: ٨١، والاقتراح ص: ٩.

المبحث الأول: الأدلة النقلية

السَّماع هو الأصل الأوَّلُ من أصول الاستدلال النحويِّ التي بواسطتها تُؤصَّل القواعدُ النحويةُ وتُؤَسَّسُ، وعَبَّر عنه الأنباريُّ بالنقل، وعَرَّفه بأنَّه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيحِ، الخارج عن حَدّ القلة إلىٰ حَدّ الكثرةِ"[1].

وحَدَّدَ السيوطيُّ معالِمَه بقوله: "وأعني به ما ثبتَ في كلام مَنْ يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله -تعالىٰ-، وهو القرآن، وكلامَ نبيه -ﷺ-، وكلامَ العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبَعْدَهُ إلىٰ أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"[2].

ولهذا السماعِ قدرٌ كبيرٌ عند شمس الدين الجوجري في (شفاء الصدور)؛ لأنَّه فَهِمَ وظيفةَ العربيةِ، من أنَّها خِدْمةٌ للمسموعِ عن العرب، والبناءُ عليه دون ما خروج عنه، إذا كان وافيًا بأداء الغرضِ في التخاطب، فإنْ لم يَفِ فالقياسُ عليه أمرٌ غيرُ مُسْتَهْجَنٍ، والتأسيس علىٰ مثاله لا يُعَدُّ تجاوزًا عن مقتضياته، وهذا أمرٌ استقرَّ عند قُدامىٰ النحويين، فاطمأنوا إليه، يقول ابن جني: "الاستعمال إذا وردَ بشيءٍ أُخِذَ به وتُرِكَ القياسُ؛ لأنَّ السَّماعَ يُبطلُ القياسَ، قال أبو علي: لأنَّ الغرضَ فيما نُدَوِّنُهُ من هذه الدواوين ونُثبِتُه من

(١) لمع الأدلة ص ٨١.

(٢) الاقتراح ص ٤٠، والإصباح في شرح الاقتراح ٦٧.

هذه القوانين، إنَّما هو ليلحقَ منْ ليس من أهل اللغة بأهلها ... فإذا ورد السماعُ بشيءٍ لم يبقَ غرضٌ مطلوبٌ، وعُدِلَ عن القياسِ إلىٰ السماع"[1].

وقد اهتمَّ الجوجري اهتمامًا كبيرًا بالسَّماعِ، واعتمدَ عليه في تقرير آرائه واختياراته وترجيحاته وغير ذلك، والقارئُ لـ (شفاء الصدور) يجدُ جملةً كبيرةً من الأقوال التي سطرها المصنِّفُ في مواطن منها تُبيِّنُ تقديره وتعظيمه لهذا المسموع.

يقول عن حذف (كان) في نحو: (أمَّا أنت ذا نفرٍ): "وظاهرُ كلامِهِ اختصاصُ ذلكَ بضميرِ المخاطَبِ معَ أنَّه يَجوزُ بعدَ ضميرِ المتكلِّمِ والظاهرِ قِياسًا. وإنَّما اقْتَصَرَ علىٰ ضَميرِ المخاطَبِ؛ لِكونِهِ لم يُسمَعْ من العرَبِ إلَّا معه"[2].

هذا، وأبرزُ أضربِ السَّماعِ التي عوَّل عليها الجوجري في (شفاء الصدور) ثلاثة، هي: القرآن الكريم وقراءاته، وحديث النبي -ﷺ-، وكلام العرب الموثوق بعربيتهم شعرًا ونثرًا.

وسأتناول هذه الأنواعَ الثلاثة على النحو التالي:

أولا: القرآن الكريم وقراءاته:

أ- القرآن الكريم:

لقدْ كان القرآنُ الكريمُ أعلىٰ مصادرِ الاستشهاد لدىٰ النحاةِ أجمعينَ، فإنَّ "كلّ لفظةٍ في هذا القرآنِ، وكلّ حرفٍ من حروفه هو في قمَّةِ إعجازٍ لا يُطاوَلُ،

---

(١) المنصف شرح كتاب تصريف المازني ١/ ٢٧٩، وينظر-أيضا-: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض علىٰ الدليل النقلي ص ١٩.

(٢) ص:١٧٣.

وهو في نظر اللغويين مقياسٌ محكمُ البناءِ تنقطعُ الألسنُ دون محاكاته، إلا أنْ تقنعَ بتمديده، أو ممارسةِ البيانِ علىٰ ضوئه"[1].

ولم يكن القرآن الكريم ببعيدٍ عن نحو الجوجري الذي جعله المصدرَ الأول لبناء القواعد والأحكام، فقد اعتمد كثيرًا علىٰ الاستشهاد بالآيات القرآنية؛ لتقريرِ حكمٍ، أو ترجيح مذهبٍ، أو إثبات قاعدةٍ، أو للتمثيلِ.

ومن النماذج الدالة على ذلك:

قوله: "فَمِنْ مَوَاضِعِ وُجُوبِ الفتحِ: أنْ تقعَ فاعلَةً، نحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾، أو نائبةً عن الفاعلِ، نحوُ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ﴾، أوْ مَفعُولَةً، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ﴾ ، أوْ مُبتدأةً، نحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾"[2].

ومن الأمثلة في باب حروف الجر: "وَ(إِلَىٰ)، نحو: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ ، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾، وَتَأْتِي لِانْتهاءِ الغَايَةِ، نحو: ﴿إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ ، ونحو: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾"[3].

ومثال استرساله بالاستشهاد بالقرآن الكريم، قوله: "ويكونُ لِغَيْرِ العَالِمِ في ثلاثِ مَسائلَ: أنْ يُنَزَّلَ منزِلَتَهُ، نحو: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ﴾؛ إذْ بِدُعائِهِمُ الأصنامَ نَزَّلُوهمْ منزِلَةَ العقلاءِ. أَوْ يُجمَعَ معَ العاقلِ فيما وقَعَتْ عليه

(1) انظر: مشكلات القياس، د/ عبد الصبور شاهين، صـ ٢٠٦.

(2) ص:١٨١.

(3) ص:٢٢٩.

(مَنْ)، لِقوله تعالىٰ: ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾. أَوِ اجْتَمَعَ مع العاقلِ في عُمومٍ فُصِّلَ بـ (مَنْ)، نحو: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ ؛ لِشُمُولِ (دَابةٍ) من قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ لَهُمَا. وَكما تَكونُ (مَنْ) لِلْعَالِمِ تَكونُ (مَا) لِغيرِهِ، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾، وقدْ تَأْتي لَهُ معَ العَالِمِ، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ "[1].

وقد يوضح الفرق بين الآيات إعرابًا، ومن ذلك، قوله: " وأَمَّا نحوُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ ، وإنْ ثبتتْ فيه النونُ مع (أن) المصدريةِ، فـ (الواوُ) التي فيهِ ليستْ واوَ الجماعةِ، والنونُ ليستْ نونَ الرفعِ، بل الواوُ أصلٌ من أُصُولِ الكلمةِ، والنونُ ضميرُ النسوةِ، والفعلُ مبنيٌّ علىٰ السكونِ مثل: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾؛ لاتِّصالِهِ بضميرِ الإناثِ، كما تقدَّمَ في بحثِ الفعلِ، بخلافِ نحو: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ ؛ فإنَّ الفعلَ مُعْرَبٌ، وحُذِفت النونُ منه للناصبِ، وهو (أنْ)، ولامُ الفعلِ واوٌ حُذِفتْ لالتقاءِ الساكنينِ، كما هو مُقَرَّرٌ في الأصلِ، فوزنُه (تَفْعُوا)، لا (تَفْعُلُوا) "[2].

ب- القراءات القرآنية:

العلماءُ علىٰ أنَّ الاحتجاجَ بها في العربيةِ جائزٌ، سواءٌ كان ما قرئ به متواترًا أو آحادًا، أو شاذًّا، قال السيوطيُّ: "أَمَّا القرآنُ فكل ما ورد أنه قُرئَ به جاز الاحتجاج به في العربيةِ، سواءٌ كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًّا، وقد أطبق الناس

---

(1) ص:١٤٧.

(2) ص:٩٩، ١٠٠.

علىٰ الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربيةِ، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءةِ الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاةِ"[1].

ومسلكُ النحاة هذا هو ما سلكه الجوجري في (شفاء الصدور)؛ إذ نراه يستشهد بالقراءاتِ التي قُرئ بها، ولا يعترض عليها، سواء كانت متواترة أو شاذة، وقد احتجَّ بالقراءات القرآنية لتقريرِ حكمٍ، أو ترجيح مذهبٍ، أو إثبات قاعدةٍ، ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

تمثيله بإدخال (يا) علىٰ الفعل بقراءة الكسائي، فقال: "و(يَا اُسْجُدُوا)، فقيل: (يا) فيهما ليست للنداء؛ بل للتنبيه، وقيل: إنَّها للنداءِ والمنادَىٰ محذوفٌ، تقديرُه: يا قوم ليتني، وألا يا قوم اسجُدوا "[2].

وقوله عن الفرق بين حركة الإعراب وحركة النقل: "واحترزَ بقوله: يَجلِبه العاملُ عن حركةِ النَّقْلِ في مثلِ: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾، بنقلِ حركة الهمزة إلىٰ الدَّال"، وهي قراءة ورش عن نافع.

وقوله عن اجتماع نون الوقاية مع نون الرفع: " وَأَمَّا نحوُ قولهِ تعالىٰ: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾، بنونٍ واحدة، فالمحذوف منه نونُ الوقايةِ لا نونُ الرَّفعِ ؛ لِفَقْدِ النَّاصبِ والجازمِ، والمقصودُ من نونِ الوقايةِ حاصِلٌ بنونِ الرَّفعِ"[3].

(١) الإصباح في شرح الاقتراح ٦٧، ٦٨.

(٢) ص:٧٦.

(٣) ص: ٩٩.

ومن الأمثلة علىٰ توجيه القراءات قوله: "وأمَّا نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾، بإثباتِ ياء (يَتَّقي)، وتسكينِ راء (يصبرْ)، وإنْ كان ظاهره أنَّه تثبتُ فيه الياءُ مع الجازمِ بدليلِ سكون الراءِ في (يصبر)، فهو مُؤوَّلٌ مصروفٌ عن ذلك الظاهرِ بأنْ يُجعلَ السكونُ في (يصبر) ليس جزمًا؛ بل هو لتوالي حركاتِ الباءِ والراءِ والفاءِ والهمزةِ، أو بأنَّه عَامَلَ الوصْلَ معاملةَ الوقفِ، أوْ بأنَّه عَطْفٌ علىٰ المعنىٰ لا علىٰ اللفظ؛ لأنَّ (مَن) الموصولةَ في معنىٰ الشرطِية لِعمُومها وإبهامها، أوْ بأنَّ (يتَّقي) مجزومٌ، وتولَّدَتِ الياءُ من إشباعِ الحركةِ التي قبلها، وليستْ لامَ الفعلِ؛ لأنَّ تلكَ حَذَفَها الجازِمُ"[1].

وقوله عن امتناع الجر علىٰ المجاورة في عطف النسق: "وَليسَ مِنْهُ مَا يَأْتي في عَطْفِ النَّسَقِ، نحو قَولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾، علىٰ الأَصَحِّ في قراءةِ الجرِّ؛ لأَنَّ حَرْفَ العَطْفِ فَاصِلٌ يَمنَعُ المجاوَرَةَ؛ بَلْ هو مَعْطُوفٌ علىٰ (رُؤوسِكُمْ)؛ لِيكونَ ذلِكَ إشارَةً إِلىٰ مَسْحِ الخُفِّ، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ من المجاورَةِ؛ لأنَّ قضِيَّةَ العطفِ كَوْنُ الرِّجْلَينِ حَينئِذٍ ممسُوحَتَينِ، ولا بُدَّ مِنْ غَسْلِهِمَا. وَقَدْ عَلِمَتْ جَوَابَهُ، وأَمَّا علىٰ قراءة النَّصبِ؛ فالعطفُ علىٰ (وُجوهكم)"[2].

ومن استدلاله بالقراءة قوله: "وأَفْهَمَ قولُه: (فإنْ فُقِدَ) أَنَّهُ لا يَنُوبُ واحِدٌ من هذهِ الأربعةِ مع وُجودِهِ، وهو مذهبُ البصريينَ، ورجَّحَ ابنُ مالكٍ

---

[1] ص: ١٠١.

[2] ص: ٢٤١، ٢٤٢.

تَبَعًا للكُوفيينَ الجوازَ استنَادًا إلىٰ قراءةِ أبي جَعْفَرٍ: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾" [1].

وقد يَنسب القراءة، ومن ذلك قوله: "ومِنْهُ قِرَاءَةُ طَلْحَةَ بنِ سُليمانَ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾، بِضَمِّ الكَافَيْنِ" [2].

ثانيًا: الحديث النبوي الشريف:

لستُ بحاجةٍ هُنا إلىٰ التطرقِ لقضيةِ الاستشهاد بالحديث النبوي، فهذه قضيةٌ رحُبتْ بها ساحةُ البحثِ قديمًا وحديثًا، من اللغويين والنحاة، وأوْلاها الدَّارسونَ اهتمامًا خاصًّا، وما زالت قضيَّةً، ولها رُوَّادُها، والثابتُ المحقَّقُ أنَّ الاستشهادَ بالحديث النبوي الشريف واردٌ في تصنيفات الكاتبين في النَّحو قديمًا وحديثًا، حتىٰ من المعارضين أنفسِهم، ممَّا أزعمُ أنَّ الممانعةَ فيه تظاهرةٌ مفتعلةٌ، لا تقفُ علىٰ ساقٍ [3].

---

(1) ص:١٦٤.

(2) ص:٢٥١.

(3) انظر تفصيل القول في هذه القضية في: (المقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٤٠١: ٤٠٥، والاقتراح ص ٥٢: ٥٩، والخزانة ١/ ٩ – ١٥، وفيض نشر الانشراح ١/ ٤٤٦، والاستشهاد بالحديث في اللغة للشيخ محمد الخضر حسين بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة ٣/ ١٩٧ وما بعدها، وفي أصول النحو للأفغاني ص٤٦: ٥٨، وأصول النحو العربي للدكتور/ محمد خير الحلواني ص٤٨: ٥٥، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٦١، وكلاهما للدكتورة/ خديجة الحديثي، وأصول التفكير النحوي للدكتور/ علي أبو المكارم ص ٤٧، ٤٨، والقياس في اللغة العربية ص ٨٥، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٣٠٥ – ٣٧١).

والجوجريُّ جوَّزَ الاستشهادَ بالحديث مطلقًا، كابن مالكٍ، وابن هشام الأنصاري، وقد استدلَّ به علىٰ إثبات حُكمٍ، أو تقريره، أو ترجيحه، أو للتمثيل، وغير ذلك.

وهاكم طائفة من أقواله:

استدلَّ علىٰ فعلية (نعم، وبئس)، بإدخال تاء التأنيث عليهما، قال: "لقبولهما التاءَ المذكورةَ؛ ففي الحديث: (فبها ونِعْمتْ)، وفيه أيضًا: (وأعوذُ بكَ من الخيانة؛ فإنَّها بئْستِ البِطانةُ)"

واستشهد بالحديث في باب الاختصاص، فقال: "وَيَكونُ المنصُوبُ المذكُورُ مُضَافًا، نحو قَوْلِهِ – عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ –: (نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ)"[1].

ومنه في إعمال المصدر قوله: "وَمِثَالُ الثاني قَوْلُهُ: (وَحَجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِليهِ سَبِيلًا)"[2].

وقوله في باب المجزومات: "وَما وَرَدَ من الجزمِ في قَوْلِهِ: (لَا تَرجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبْ بَعْضُكُم رِقَابَ بعضٍ)، وقَوْلِ أَبي طَلْحَةَ: (لَا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ)، مَحْمُولٌ علىٰ إِبْدَالِ الفعلِ من الفعلِ"[3].

وقوله في حذف الفاعل: "إِنَّهما لا يُحذَفانِ؛ لأنَّ كُلًّا منهما عُمدةٌ، والعُمدَةُ لا يَجوزُ حذْفُها؛ بَلْ يَستتِرَانِ حتَّىٰ إذا وَرَدَ مَا يُوهِمُ الحذفَ لِواحدٍ منهما قُدِّرَ

---

(1) ص: ١٨٦.

(2) ص:٢٦٧.

(3) ص:٢٤٩.

ضَميرًا مُسْتتِرًا، كما في قولِه – عليهِ الصلاةُ والسَّلامُ –: (لا يَزنِي الزَّاني حينَ يَزنِي وهو مؤمنٌ، ولا يَشرَبُ الخمرَ حينَ يشربُها وهو مؤمِنٌ). وقدْ تمسَّكَ مَنْ أَجازَ حذفَ الفاعلِ بذلك، وهو عندَ الجمهورِ ضميرٌ مستترٌ؛ لأنَّ المعنىٰ: ولا يَشرَبُ هو، أي: الشَّاربُ الخمرَ حينَ يشرَبُها وهو مؤمنٌ، فالفاعلُ ضميرٌ مستترٌ عائدٌ علىٰ (الشَّارب) المفهومِ من (يَشرب)، ولا يَجوزُ أنْ يَعودَ علىٰ (الزَّاني)؛ لأنه خلافُ المرادِ في الحديث"[1].

ثالثًا: كلام العرب شعرًا ونثرًا:

كلام العرب من أهم أنواع السماع التي يَعتمد عليها النحويون في الاستشهاد، بعد القرآن الكريم، فقد استشهد النحويون علىٰ مسائل النحو والصرف بكلام العرب، قبل الإسلام وبعده حتىٰ فسدت الألسنة بمخالطة الأعاجم.

يقول السيوطي في تحديد مفهوم السَّماع: "أعني به ما ثبت في كلام مَنْ يُوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله –تعالىٰ–، وهو القرآن، وكلامَ نَبِيِّهِ –ﷺ–، وكلامَ العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلىٰ أن فسدت الألسنةُ بكثرة المولدين، نظمًا ونثراً، عن مسلم أو كافر"[2].

وقد كان شمسُ الدين الجوجري كغيره من النحويين المتأخرين، الذين لم يَسمعوا عن العرب سماعًا مباشرًا، كما سمع العلماء الأوائل الذين أدركوا عصور الاحتجاج، ولهذا فإن الحديثَ عن موقفه من كلام العرب

---

(1) ص:١٦٥.

(2) الاقتراح ص ٤٠، وينظر ص ٦٠.

شعرا ونثرا سيكون عن الشواهد التي نقلها عن غيره من النحويين السَّابقين عليه، وهاك تفصيلاً لهذا النوع من الاستشهاد عنده:

أ- الشواهد الشعريّة:

احتلَّتْ الشواهدُ الشعريَّةُ المرتبةَ الثانيةَ عَددًا بعد الشَّواهد القرآنية في (شفاء الصدور) فاحتجَّ بأشعار الجاهليين، كامرئ القيس، والنابغة، والإسلاميين، كحسان بن ثابت، والحطيئة، والأمويين، كجرير، والفرزدق، كما استدلَّ بشعر المولَّدين، كالبوصيري، وهذا ممَّا يُؤخذ عليه.

وقد كان استشهادة بالشعر، لإثبات القواعد، أو الترجيح، أو الاعتراض، أو الاستشهاد، وغير ذلك.

وهذه مجموعة من نصوصه التي اشتملت على الاستشهاد بالشعر:

وقوله مستدلًا للكوفي والبغدادي على إعمال اسم المصدر إذا لم يكن ميميًّا أو علمًا: " وَهَذَا النَّوعُ إنَّما يُعْمِلُهُ الْكُوفِيُّ وَالْبَغْدَادِيُّ، اسْتِدْلَالًا بِنحوِ قَوْلِهِ:

..... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المَائةَ الرِّتَاعَا"[1].

ومنه قوله متحدثًا عن بناء غير على الضم بعد (لا): "وحُمِلَتْ على الظُّرُوفِ المذكورةِ في البناءِ على الضمِّ لمشاركتِها لها في الإبهامِ، ورُبَّما بُنِيَتْ على الضمِّ - أيضًا - بعدَ (لَا)، كقولِهِ:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ"[2].

---

(1) ص:٢٧٥.

(2) ص:١٤٩.

وقال في مواضع عود الضمير علىٰ متأخر لفظًا ورتبة:

" وَالموضِعُ السابعُ: نحوُ قولِ الشاعرِ:

جَزَىٰ رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

مِمَّا اتَّصَلَ بالفَاعِلِ ضَمِيرُ المفْعُولِ المُؤَخَّرِ. ومِنه قَوْلُهُ:

جَزَىٰ بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَما يُجْزَىٰ سِنمَّارُ[1]"

وقوله: "وَالاسمُ النَّكِرَةُ: هُوَ مَا يَقْبَلُ دُخُولَ لَفْظَةِ (رُبَّ) عليهِ، كـ (رَجُلٍ)؛ فإنَّك تقول: (رُبَّ رَجُلٍ)، وكما في قولِهِ:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـــــ ـــــرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

وَكـ (مَنْ) في قولِهِ:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّىٰ لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعْ"[2].

ب- الشواهد النثرية:

منثُورُ العربِ مصدرٌ من مصادرِ الاستدلال اللغوي والنَّحوي، ومُرتكزٌ حيٌّ يَعتمدُ عليه النَّحويُّون في استنباطِ قواعدهم، فالعربُ الفصحاءُ كانوا مصدرًا أصيلاً حيًّا لاستقراء اللغة؛ ولذا سعىٰ النَّحويُّون إليهم في البادية، والتقوهم في الحاضرة.

ولهذا قلَّ أنْ يَخلوَ مؤلَّفٌ نحويٌ منه، فأوائلُ النحاةِ سمعوا هذا المنثورَ وسطَّروه في كُتبهم، وأتتْ طائفةٌ من بعدهم، فروتْ هذا المسموعَ، وتناقلوه في كُتبهم، محتجِّينَ به علىٰ مسائل متنوعة.

---

(1) ص:١٣٨.

(2) ص:١٣٤.

ولَمَّا كان شمس الدين الجوجري من هذه الطائفة المتأخرة، التي لم تحْظَ بسماعٍ أو مشافهة لهؤلاء الفصحاء، استمدَّ هذا الموروثَ من قراءاته المتعددة لكُتبِ النحاةِ قبله، وتنوعت أشكالُ إفادته منه.

وقد جاء الاستشهاد بالنثر عنده في المرتبة الثالثة بعد القرآن والشعر، وكان الجوجري يستشهد أحيانا بأقوال العرب وأمثالهم علىٰ إثبات القواعد النحوية؛ ليبيِّنَ اتفاق القول أو المثل مع هذه القاعدة أو تلك. وهاكم عددًا من الأمثال والأقوال التي استشهد بها:

قوله عن مجيء خبر (كاد) وأخواتها مفردًا: "وَيَجِبُ فِي خَبَرِها كَوْنُهُ فِعْلًا مُضَارِعًا رَافِعًا لِضَمِيرِ اسْمِهَا، وَشَذَّ مَجيئُهُ مُفردًا بَعْدَ (عَسَىٰ)، كَقولِهِ: (عَسَىٰ الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)"[1].

وقوله عن الْمَعْمُولُ الْوَاقِعُ فِي مَثَلٍ أَوْ الوَاقِعُ فِي شِبْهِهِ الذي يَجِبُ حذفُ عاملِهِ، ولا يُذْكَرُ: "فَالْمَثَلُ: قَوْلٌ مُرّكَّبٌ مَشْهُورٌ شُبِّهَ مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ، نحوُ قَوْلِهم: (الكِلَابَ علىٰ البَقَرِ)، بِنصبِ (الكلاب)، بتقديرِ: أَرْسِلْ"[2].

وأورد استدلال الكوفيين علىٰ اسمية (نعم، وبئس) بقول العرب، وأجاب عنه، فقال: "وقيل: هما اسمانِ، بدليل: (ما هيَ بنعم الوَلَدُ)، و(علىٰ بئس العَيْرُ). وأُجيبَ بأنَّ مدخولَ حرفِ الجرِّ محذوفٌ، أي: بمقولٍ فيها نِعْمَ الوَلَدُ، وعلىٰ مقولٍ فيه بئسَ العَيْرُ"[3].

---

(1) ص:٢١٠.

(2) ص:١٨٨.

(3) ص:٧٨.

ومن الأقوال ما جاء في قوله في باب (التحذير): "إذا بلغ الرجلُ السَّتّينَ فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ"[1].

وقوله في الرد علىٰ من أوجب إضافة اللقب إلىٰ الاسم، وهما مفردان: "(فقدْ رُدَّ عليهِ بقولهم: (هذا يَحْيىٰ عَيْنَانُ)، بِضمِّ النونِ، ولو كانَ مجرورًا لكانَ إِمَّا بالياءِ أَوْ بالكسْرَةِ"[2].

(1) ص:١٨٨.

(2) ص:١٤١.

المبحث الثاني: الأدلة العقلية

أشهر الأدلة العقلية: القياس، والإجماع، والاستصحاب، وسأتحدث عن كلٍّ علىٰ النحو الآتي:

أولًا: القياس:

القياسُ في وضع اللسان بمعنىٰ: التقدير، وهو مصدر قايسْتُ الشيءَ بالشيء مقايسة وقياسًا: قدرته، وقَيْسُ رُمْحٍ، أي: قدر رمح، والمقياس: المقدار[(١)].

وهو في عرف العلماء[(٢)]: عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع علىٰ أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل علىٰ الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة[(٣)].

والقياس جانبٌ قويٌّ في النحو واللغة، وهو مبنيٌّ علىٰ السَّماعِ وراجعٌ إليه، فلا يُقاسُ إلا علىٰ ما سُمِعَ عن العرب، ولا تكادُ ترىٰ قياسًا إلا وله أصلٌ مسموعٌ.

وقد استعمله النحويون جميعًا، وبَيَّنَ ابن جني أهميته في اللغة والنحو، فقال: "ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في

---

(١) اللسان، وتاج العروس (ق ي س).

(٢) عرفه الرماني تعريفًا قريبًا من تعريف المناطقة، فقال: "القياس: الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول". الحدود للرماني بتحقيق السامرائي ص ٦٦، وينظر: الاقتراح ص ١١٣.

(٣) ينظر: لمع الأدلة ص ٩٣.

القلب والإبدال، فإن معرفة هذه الحال فيه أَمْثَلُ من معرفة عشرة أمثال لغته، وذلك أن مسألة واحدة من القياس أَنْبَلُ وأَنْبَهُ من كتاب لغةٍ عند عيون الناس، قال لي أبو علي –رحمه الله– بحلب سنة ست وأربعين: أُخْطِئُ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"[1].

هذا، وأركان القياس أربعة:

١ –مقيس عليه، وهو الأصل.

٢ –ومقيس، وهو الفرع.

٣–وحُكْمٌ.

٤ –وعلة جامعة[2].

ولم يخرجِ الجوجري في (شفاء الصدور) عن منهج النحويين؛ إذ احتفل بالقياسِ، واستعمله في مناقشاته، وفي عرضه للآراء، وجعله معيارًا يَصفُ به بعضَ مذاهب النحاةِ وآراءَهم، كما اعتدَّ به في تقرير كثيرٍ من المسائل وإرساءِ الأحكام النحوية المختلفة، وسأطرحُ هنا نماذجَ من أقيسته، وذلك علىٰ النحو الآتي:

قال عن حذف كان في قولهم: (أَمَّا أنت ذا نفرٍ): "وظاهرُ كلامِهِ اختصاصُ ذلكَ بضميرِ المخاطَبِ معَ أنَّه يَجوزُ بعدَ ضميرِ المتكلِّمِ والظاهرِ قياسًا"[3].

---

(١) الخصائص ٢/ ٨٨.

(٢) ينظر: الاقتراح ص ١١٦، والإصباح ص ١٨١.

(٣) ص:١٧٣.

وقوله عن الفرق بين المنصوب علىٰ الاختصاص والمنادىٰ: "وَقَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ يُفارِقُ المنَادَىٰ لَفْظًا ومَعْنًىٰ؛ فأَمَّا لَفْظًا؛ فَلأَنَّهُ يَكونُ بـ (أَلْ) قَيَاسًا، ولا يَكونُ مَعَهُ حَرْفُ نِدَاءٍ لَفْظًا وَلا تَقْدِيرًا"[1].

وقوله عن الجر بالمجاورة: "الثَّالثُ مِنَ المجرُوراتِ: المجرُورُ بالمجاورةِ، لِلْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ عَاملٍ فيهِ، وَهُوَ شَاذٌّ قِيَاسًا واسْتِعْمَالًا"[2].

وقوله عن بناء (أي): "لأنَّ قياسَها البناءُ كأخواتِها، وإعرابُها خلافُ القياسِ".

وقوله عن إعراب اللقب عند اجتماعه مع الاسم مفردين: "وإنَّما اقتصرَ علىٰ ذكرِهِ لمخالفَتِهِ القياسَ دونَ الإتباعِ والقطْعِ"[3].

وقوله عن (خير) و(شر) في التفضيل: "وَمِنْهُ: (خَيْرٌ، وَشَرٌّ)؛ لِكَوْنِهِمَا في الأَصْلِ: (أَخْيَرَ، وَأَشَرَّ)، خُفِّفَا بِالحَذْفِ؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَرُبَّما جاءَ علىٰ القِياسِ، كَـ (أَفْضَلَ)"[4].

ثانيا: الإجماع:

يُعدُّ السيوطيُّ أَوَّلَ مَنْ حاوَل وضعَ تعريفٍ له في ضوء المفاهيم النحوية، يقول: "والمرادُ به إجماعُ نحاة البلدين: البصرةِ والكوفةِ علىٰ حكمٍ أو رَأْيٍ نَحْوِيٍّ"[5].

---

(1) ص:١٨٧.

(2) ص:٢٤٠.

(3) ص:١٤١.

(4) ص:٢٧٦.

(5) ينظر: الاقتراح ص ١٠٤، وينظر: أصول النحو العربي ص ٨١.

وقد اعتمد الجوجري في (شفائه) علىٰ الإجماع، وعدَّه دليلًا من أدلة النحو في الأحكام، وقد كان يستعمله أحيانًا بلفظ (الاتفاق)، ومن نماذج استعماله الإجماع بعامة ما يأتي:

قوله عن تقسيم الكلمة: "والكلمةُ: هي إِمَّا اسمٌ، وإِمَّا فِعلٌ، وإِمَّا حرفٌ بالإجماعِ".

وقوله عن إعمال اسم المصدر المبدوء بميمٍ زائدة: "وَأَمَّا نَحْوُ: (إِنَّ مُصَابَكَ الْكَافِرَ حَسَنٌ)، وَهُوَ مَا كانَ مَبْدُوءًا بِميمٍ زَائِدَاةٍ لِغَيْرِ المفَاعَلَةِ، كـ (مَضْرَبٍ، وَمَقْتَلٍ، وَمُصَابٍ)، فَجَائِزٌ إِعْمَالُهُ إِجْمَاعًا"[1].

وقوله: "(إِنْ، وَإِذْمَا) الشرطيتين: "وَهُمَا لِمُجَرَّدِ التَّعْلِيقِ لِمَا يَلِي تَالِيهَما بِهِ، وَهُمَا حَرْفَانِ اتِّفَاقًا فِي الأَوَّلِ، وعلىٰ الأَصَحِّ فِي الثَّانِي"[2].

وقوله عن إعمال اسم المصدر إذا كان علما: "إِنَّه لا يَجُوزُ عَمَلُهُ اتِّفَاقًا، وَهُوَ كذَلِكَ"[3].

وقوله عن إعراب (غير): " وَتَعْرَبُ (غَيْرٌ) بالاتِّفاقِ لَفْظًا؛ حَيْثُ اسْتَثْنَيْتَ بها علىٰ ما تقدَّمَ"[4].

---

(1) ص: ٢٧٦.

(2) ص:٢٤٤.

(3) ص:٢٧٦.

(4) ص:٢٠٨.

وقوله عن حكم تقديم خبر (دام) عليها: "فتكونُ جُملَةً اسْميَّةً وفعليَّةً، ومفردًا مُؤخَّرًا عنها ومُقدَّمًا عليها إلَّا (دَامَ) باتِّفاقٍ"[1].

وقوله عن صياغة العدد علىٰ وزن (فُعال، ومَفعل): "بِوزْنِ (فُعَال)، بِضَمِّ الأَوَّلِ كـ (أُحَاد، ومَوْحَد)، و(ثُنَاء، ومَثْنَىٰ)، و(ثُلَاث، وَمَثْلَث)، و(رُبَاع، ومَرْبَع) بِاتِّفَاقٍ"[2].

ثالثًا: استصحاب الحال:

من طُرقِ الاستدلالِ في النَّحو العربي ما يُسمَّىٰ بـــــ (الاستصحاب)، أو (استصحاب الأصل)، أو (استصحاب الحال)، ويقصدون به: "إِبْقَاء حال اللفظ علىٰ ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[3].

قال الأنباريُّ "اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال، وهو البناء، حتىٰ يُوجد في الأسماء ما يُوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب"[4].

وقد اعتمد الجوجري علىٰ استصحاب الحال في مواضع من كتابه (شفاء الصدور)، ومن ذلك:

---

(1) ص:٢٠٩.

(2) ص:٣١٣.

(3) الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦، وينظر: الاقتراح ص ٢٠٢.

(4) لمع الأدلة ص١٤١، وينظر: الاقتراح ص ٢٠٢.

قوله عن بناء (أي) الموصولة: "لأنَّ قياسَها البناءُ كأخواتِها، وإعرابُها خلافُ القياسِ، فَلَمَّا نَقَصَتْ صِلَتُها الْمُبَيِّنَةُ لها رَجَعَتْ إلىٰ البناءِ الَّذي هو الأصلُ"[1].

وقوله عن منع صرف ما عرضت اسميته من الصفة: "وَأَفْهَمَ كَلامُهُ أَنَّ عُرُوضَ الاسْمِيَّةِ لِمَا وُضِعَ وَصْفًا لا يَضُرُّ في منعِ صَرْفِها، بَلْ تَسْتَمِرُّ ممتَنِعَةً من الصَّرْفِ اعْتِبَارًا للأَصْلِ"[2].

وقوله عن علة مخالفة العدد المعدود من الثلاثة إلىٰ العشرة تذكيرًا وتأنيثًا: "لأَنَّ الثَّلَاثَةَ وَأَخَوَاتِها أَسْمَاءُ جَمَاعَاتٍ كـ (زُمْرَةٍ، وَأُمَّةٍ، وَفِرْقَةٍ)، والأَصْلُ: أنْ تَكُونَ بِالتَّاءِ لِتُوَافِقَ نَظَائِرَهَا، فَاسْتُصْحِبَ الأَصْلُ مَعَ المذَكَّرِ؛ لِتَقَدُّمِ رُتْبَتِهِ، وحُذِفَتْ مَعَ المؤَنَّثِ فَرْقًا؛ لِتَأَخُّرِ رُتْبَتِه"[3].

وقوله عن حقيقة (لات): "(لَاتَ) في لُغَةِ الجميعِ، وأَصْلُها (لَا)، وزِيدَت (التاءُ) فيها لِتأْنيثِ اللفظِ والمبالغَةِ في معناه".

وقوله عن بناء الحروف: "وإنَّما بدأ بالحروفِ؛ لأنَّ البناءَ فيها أصلٌ"[4].

---

(1) ص:١٢٤.

(2) ص:٣١٤.

(3) ص:٣١٧.

(4) ص:١٢٧.

الفصل الرابع: موقفه من النحويين واتجاهه النحوي

المبحث الأول: موقفه من النحويين

شمسُ الدين الجوجري – كما تقدَّم – صاحبُ ثقافة واسعة متنوعة، وعقلية ناضجة، وفكر عميق، فقد استوعب كثيراً من العلوم والمعارف، ومن يُطالع كتابه (شفاء الصدور) يجد شيخًا ألمعيًّا ذا استقلالٍ في الفكر، وطرافة في العرض، وعمقٍ في الرؤية، فقد عرض آراء النحاة من مختلف المذاهب والطبقات فيما أورد من مسائل، ولم يكن مجردَ حافظٍ مهمتُه تأديةُ ما في الكتب، ونقلُ ما في بطون المصنفات؛ بل كان يُحلِّل ويُناقش، ويَردّ، ويُرجح، ويُعلِّل، وغير ذلك من دواعي التأليف العلمي، ولعلَّ من المناسبِ هنا أن نتحدث عن موقفه من البصريين، والكوفيين، وابن هشامٍ، وذلك علىٰ النحو الآتي:

أولًا: موقفه من البصريين:

وافق الجوجريُّ البصريين كثيرًا، وقد كان يُخالفهم في قليلٍ من الأحيان، وإليكم النصوص التي تدل علىٰ ذلك:

قوله مكتفيًا بإيراد مذهب البصريين في ناصب المستثنىٰ بعد (إلا) دون ذكر غيره من المذاهب مع كثرتها وشهرتها: "وَناصِبُ المستثنىٰ هو الفعلُ عند البصريينَ"[1].

وقوله عن عود الضمير علىٰ متأخرٍ لفظًا ورتبة: "الموضِعُ الخامسُ: نحوُ: (قَامَا وقعَدَا أخواكَ)، مِمَّا تَنازَعَ فيهِ العاملانِ مَعمُولًا، فأَعملْنَا الثاني، وأَضْمرْنَا

---

[1] ص:٢٠٥.

في الأوَّلِ لاحتياجِهِ إلىٰ مَرْفُوعٍ، فإنَّ الإضمارَ حينئذٍ قبلَ الذِّكرِ واجبٌ عندَ البصريينَ فِرارًا من حَذْفِ العُمدَةِ، والإضمارُ قبلَ الذِّكرِ أسهلُ منه لِوقُوعِهِ في الأبوابِ السابقةِ"[1].

وقوله: "وجَعْلُهُ الحركاتِ والسكونَ أنواعَ الإعرابِ جارٍ علىٰ مذهبِ البصريين، وهو أنَّ الإعرابَ ما اخْتلفَ به آخرُ المعرَبِ، وهو الظاهرُ أيضًا، بَادِيَ الرأي من قوله أَوَّلًا: الإعرابُ أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدَّرٌ، لا أنَّه اختلافُ آخرِ المعْرَبِ علىٰ ما هو مذهبُ الكوفيين"[2].

ومن ميله إلىٰ المذهب البصري استعماله مصطلحاتهم غالبًا، كالوصف والصفة، والتمييز، والبدل، وغيرها.

ثانيًا: موقفه من الكوفيين:

لم يكن الجوجري مخالفًا الكوفيين مطلقًا؛ بل وافقهم في بعض المواضع، وإن كانت قليلة قياسًا بموافقته البصريين، ومن مواضع موافقته ما يأتي:

قوله: "وأَفْهَمَ قولُه: (فإنْ فُقِدَ) أنَّهُ لا يَنُوبُ واحِدٌ من هذهِ الأربعةِ مع وُجودِهِ، وهو مذهبُ البصريينَ، ورجَّحَ ابنُ مالكٍ تَبَعًا للكُوفيينَ الجوازَ استنَادًا إلىٰ قراءةِ أبي جَعْفَرٍ: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾"[3]، وهذه موافقة ضمنية للكوفيين؛ إذ استدلَّ لهم، ولم يَردَّ دليلهم.

---

(1) ص: ١٣٨.

(2) ص: ٨٥، ٨٦.

(3) ص: ١٦٤.

وقوله: "وَلَا تُؤَكَّدُ نَكِرَةٌ مُطْلَقًا، سَواءٌ أَفَادَتْ أَمْ لا، وَهذا مَذْهَبُ البصريينَ، وَذَهبَ الكوفِيُّونَ إِلىٰ الجوَازِ إِنْ أَفادَتْ، وَتَبِعَهم ابنُ مَالكٍ. قال المصنِّفُ في (التَّوضِيحِ): وهو الصَّحِيحُ)"[1]. والموافقة هنا ضمنية؛ إذ أورد تصحيح ابنِ هشامٍ مذهب الكوفيين، ولم يعلق علىٰ مذهب البصريين.

ثالثًا: موقفه من ابن هشامٍ:

للجوجري من ابن هشامٍ مواقف متعددة حسب المقام؛ فتارة يَشيد به ويُثني علىٰ صنيعه، وتارة أخرىٰ يَعتذر عنه، وثالثة يختار رأيه ويصححه، ورابعة ينقده ويستدرك عليه ويُصوب عباراته، وغير ذلك ممَّا يدل علىٰ استقلال شخصيته، وعدم تعصبه أو تحيزه، وهاكَ مجموعة من النصوص تدل علىٰ ما قلت:

قوله مُثنيًا: "ومَا ذَكَرَهُ المصَنِّفُ منَ الكلامِ في مَرجِعِ ضَمِيرِ الغَائبِ قَلَّ أَنْ يُوجَدَ في كِتابٍ، كما ذَكَرَهُ"[2].

وقوله مؤيدًا: "واقتضتْ عبارتُهُ عدمَ اشتراطِ الإضافةِ المذكورةِ في (ذُو) التي بمعنىٰ صاحبٍ، وهو كذلك؛ لأَنَّها مُلازمةٌ للإضافةِ إلىٰ اسمِ جنسٍ ظاهرٍ، فهي مستغنيةٌ عن اشتراطِ ذلك فيها؛ بل لا يَصحُّ اشتراطه فيها لملازمةِ الإضافةِ لما ذُكرَ"[3].

---

(1) ص:٢٨٩.

(2) ص: ١٣٩.

(3) ص:٩١.

وقوله معتذرًا عنه: "وتَرَكَ أَقسامَ الضَّمائرِ وأَحكامَها؛ لِشهرتِها"[1]. وقوله: " وأَمَّا (لَعلَّ، وَمَتَىٰ)؛ فالجَرُّ بِهما ضَعيفٌ، فَلِذلكَ لم يَذْكُرْهما هُنا"[2].

وقوله مصوبًا عبارتَه: "وَالنوعُ الثاني من المبنيَّاتِ علىٰ الضمِّ: مَا كانَ من غيرِ هذهِ الظروفِ، ولكنَّهُ أُلْحِقَ بِهَا، وَذلك هو: (ليسَ غيرُ). وفي العبارةِ تَسَمُّحٌ، وكان ينبغي أنْ يقولَ: وهوَ (غيرُ) إذا وقعتْ بعدَ (ليسَ)"[3].

ومن توضيح عبارته قوله: "وَعِبَارَتُهُ تَقْتَضي حَصْرَ مَرْفُوعِ الفَعْلِ في الثلاثَةِ، وهو كذلكَ لَكِنْ علىٰ مَعْنَىٰ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الثلاثَةِ لَهُ رَافِعٌ خَاصٌّ بِهِ مِنَ الأَفْعَالِ لا أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَرْفَعُ كُلًّا مِنْهَا"[4].

ومن تعليله له قوله عن تقديم ابن هشام الاسم علىٰ الفعل والحرف: "وقَدَّمَ الاسمَ؛ لأَنَّه يكونُ مُسندًا تارةً ومُسنَدًا إليه أخرىٰ، والفعلُ لا يكونُ إلا مسندًا، والحرفُ لا يَصلُحُ للإسنادِ فأَخَّرَهُ عنهما"[5].

وقوله مستدركًا: "وجَعْلُهُ الحركاتِ والسكونَ أنواعَ الإعرابِ جارٍ علىٰ مذهبِ البصريين، وهو أنَّ الإعرابَ ما اخْتلفَ به آخرُ المعرَبِ، وهو الظاهرُ أيضًا، بَادِيَ الرأي من قوله أَوَّلًا: الإعرابُ أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدَّرٌ، لا أَنَّه اختلافُ آخرِ المعْرَبِ علىٰ ما هو مذهبُ الكوفيين، لكن ظاهر قوله: (والأصلُ كوْنُ

---

(1) ص:١٣٩.

(2) ص:٢٣٤.

(3) ص:١٢١.

(4) ص:٢٥٣.

(5) ص:٧٥.

الرَّفعِ بالضمَّةِ والنصْبِ بالفتحَةِ والجرِّ بالكسْرةِ والجزمِ بالسكونِ)، يأْبَىٰ ذلك، ويفهم المذهب الثاني، وأنَّ هذه الحركاتِ علاماتُ الإعرابِ لا نفسه، اللهم إلَّا أن يَجعلَ الباءَ في كلامه زائدةً، ويكون تقديرُ الكلامِ: والأصلُ كونُ الرَّفعِ الضمةَ والنصبِ الفتحةَ إلىٰ آخره، وأن بعد ذلك في قوله الآتي: يُجرُّ بالفتحةِ ويُنصَبُ بالكسرةِ"[1].

وقوله: "وأمَّا قولُه في الشرح: ولَمَّا ذكرتُ أنَّ البناءَ ضِدُّ الإعرابِ، فكأنِّي قلتُ: البناءُ لُزومُ آخرِ الكلمةِ حالًا واحدًا لفظًا أو تقديرًا، فلا يُناسبُ إلَّا مَنْ يجعلُ الإعرابَ اختلافَ آخرِ المعربِ لا الأثرَ الظاهرَ أو المقدَّرَ، كما بيَّناه في الأصل"[2].

ومن أمثلة مخالفته لابن هشام: "وَظاهِرُ عِبَارَتِهِ أَنَّ الإضَافَةَ هِيَ الجارَّةُ، والصَّحِيحُ أَنَّ الجارَّ هو المضَافُ"[3].

وقد كانت له مواقف من نحاة آخرين، ومن ذلك:

-رده علىٰ من زعم حرفية (عسىٰ، وليس)، بقوله: "ومنه (عَسَىٰ، وَلَيْسَ)؛ لقبول كلٍّ منهما للتاء المذكورة، نحو: عَسَتْ هند أنْ تُفلِحَ، وليستْ قائمةً، خلافًا لِمَنْ قال بحرفيتهما زاعمًا عدمَ دلالتهما علىٰ، الحدَثِ والزَّمانِ، وإنَّ إفادتهما لمعناهما متوقفةٌ علىٰ غيرهما، كسائرِ الحروف"[4].

---

(1) ص:٨٥، ٨٦.

(2) ص:١٠٤.

(3) ص:٢٣٨.

(4) ص:٧٩.

ورده علىٰ من زعم أن (هات، وتعال) اسما فعل، فقال: "والفعلُ المذكورُ، وهو الأمرُ منه (هَاتِ)، بكسرِ التاءِ، وتعالَ، بفتحِ اللامِ أَمْرَيْنِ للمذكر، كـ (ارْمِ، واخْشَ)، خِلافًا لمن زعمَ أنهما اسْما فِعْلٍ"[1].

(1) ص:٧٩.

المبحث الثاني: اتجاهه النحوي

من خلال العرض في المبحث السابق نستطيع أنْ نقول عن اتجاهِ شمس الدين الجوجري النحوي: إنَّه مرتبط بأصول المذهب البصري، وقد يُوافق الكوفيين في بعض المسائل، ومن المسائل التي ردَّ فيها مذهب الكوفيين مسألة قولهم باسمية (نعم، وبئس). قال: "وقيل: هما اسمانِ، بدليل: (ما هيَ بنعم الوَلدُ)، و(علىٰ بئس العَيْرُ). وأُجيبَ بأنَّ مدخولَ حرفِ الجرِّ محذوفٌ، أي: بمقولٍ فيها نِعْمَ الوَلَدُ، وعلىٰ مقولٍ فيه بئسَ العَيْرُ"[1].

(1) ص:٧٨.

نتائج البحث

بعد هذه الرفقة الطويلة مع كتاب (شفاء الصدور في حلِّ ألفاظ الشذور)، للإمام العلامة المحقِّق شمس الدين أبي عبد الله الجوجري، يُمكن أن أسجِّلَ أبرز نتائج البحث في المحاور الآتية:

أولًا: نتائج عامة حول (شفاء الصدور) وصاحبه

– كتاب (شفاء الصدور) هو الشرح الثاني للجوجري علىٰ (شذور ابن هشامٍ الأنصاري)، وهو تهذيب واختصار للشرح الأول الموسوم بـ (شرح شذورِ الذهب)، وبين الشرحين في الزمن خمسة عشرَ عامًا؛ وبين الشرحين خمسة عشر عامًا؛ إذ انتهىٰ من الأول عام اثنين وستين وثمانمائة[1]، وانتهىٰ من الثاني عام سبعة وسبعين وثمانمائة. قال في خاتمته: "وليكن هذا آخر ما نورده من حلِّ ألفاظ هذا الكتاب، نفع الله به الطلاب، وجعله ذخيرة ليوم المآب؛ إنه الكريم الوهاب، وكما اتفق ابتداؤه في ليلة الجمعة كذلك اتفق انتهاؤه في ليلة الجمعة المباركة، وهي ليلة الحادي والعشرين من شهر رمضان سنة سبع وسبعين وثمانمائة."

– اتَّسم (شفاء الصدور) بالسهولةِ واليسر، والتسلسلِ المنطقي في العرض والتناول، والأسلوبِ الواضح المتسم بالرياضة المنطقية، والترتيب والتنظيم.

– التزم الجوجري بالنصِّ المشروح؛ إذ شرح كلَّ كلمةٍ فيه من أوله إلىٰ آخره، وابتعدَ – غالبًا – عن الخلافات النحويةِ؛ فقصد إلىٰ المطلوب بأوجز عبارة وأقصر سبيلٍ.

---

(1) انظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٨٦٢، ٨٦٣.

- اهتمَّ الجوجريُّ بأدلة الصناعة النحوية بعامة النقليةِ والعقليةِ، وأفاد منها، وأحسن استعمالها في تقرير الأحكام، والترجيحات، والاعتراضات، والردود وغير ذلك، وكان للشاهد القرآني الحظ الأوفر منها، وقد حافظ الجوجري علىٰ قواعدِ الاستشهاد التي وَضَعَها علماءُ اللغةِ، والتي تجعل إبراهيمَ بن هرمةَ (ت ١٥٠ هـ) الحدّ الفاصِلَ بين من يُحتج بكلامهم، وبين مَنْ لا يُحتجُّ، إلَّا في بيتٍ واحدٍ من شعر المولَّدين، وهو الإمام البوصيري.

- تَكشَّفَ للبحثِ تَعدُّدُ مَنَاحِي ثقافةِ الجوجري النحويَّةِ؛ إذ تلمذ لكثيرين من علماء القاهرة في زمانه، وتصدر للإقراء والتدريس، وقد ظهرت أستاذيته في هذا الكتاب، واستقلال شخصيته، فلم يكن تابعًا، ولا متعصبًا.

- لأدواتِ النحويِّ، ومفاهيمه من العِلَل، والعوامل، والمصطلحات، والحدود، مُثُولٌ شاخصٌ بين يدي الجوجري، والعامل النَّحويُّ لصيقٌ بفكرِهِ نظريَّةً وتطبيقًا، وللمصطلحِ البصري العمومُ الغالبُ في استعماله - كما هو عند غيره - إلا في مواضعَ معدودةٍ ركن فيها إلىٰ المصطلح الكوفيِّ، والقصدُ بالحدِّ النحويِّ عندَه: ما به يتميَّزُ المحدودُ من غيره بوجه ما، دون خضوعٍ لنمطٍ ثابتٍ، في سبيل هذه الغاية؛ ولذا تعددت لديه الأصنافُ المحدَّدةُ، من لغةٍ، واصطلاحٍ، والتحديد بالوظيفة النحوية، والمثال، وغير ذلك.

ثانيًا: أهمّ مميزات (شفاء الصدور)

انفرد (شفاء الصدور) بعددٍ من الميزات، والسمات العامة التي خلا منها في الغالب شقيقه الكبير (شرح الشذور)، وإجمال ذلك في الآتي:

- تصويب بعض العبارات والجمل في متن الشذور، والدقة في التعامل مع، مثل: (وتنصب وتجزم) في الأفعال الخمسة.

– ذكرَ في (الشرح ١/ ٢٦٧): أنَّ عدد المبنيات المختصة ثمانية، وذكر في (الشفاء) أنها سبعة، والصواب ما في الشفاء؛ وهو الذي مع ما نصَّ عليه ابن هشام في (الشذور).

– تفصيل ما أجمله في (الشرح ١/ ٢٨٤)، كحديثه في باب الضمير عن مفسِّر ضمير الغائب المتأخر لفظًا ورتبة. ومن ذلك أيضًا تفصيل القول في إدخال أل علىٰ الإضافة اللفظية. (الشرح ١/ ٣٢٨).

– ذكر أمثلة في الشفاء وليست في الشرح، كقول الشاعر: في باب الضمير: (كما يُجزىٰ سنمار)، وليس في (الشرح ١/ ٢٨٧)، ومن ذلك قول الشاعر: (فنعمت دار المتقين الجنة). (الشرح ١/ ٣١٩)، وقول الشاعر: (يا اللهم يا اللهم)، ولم يذكره في (الشرح ١/ ٣٢٥)، ومن ذلك المثَلُ: (عسىٰ الغوير أبؤسًا)، وقول الشاعر: (وقد جعلت قلوص بني زياد)، (الشرح ٢/ ٤٩٦)، ومنه: (فجعل الرجل إذا لم يستطع...)، وقول الشاعر: (أن يؤملون)، (الشرح ٢/ ٥١٣)، وقول الشاعر: (كأن قد ألما). (الشرح ٢/ ٥١٤)، وكذلك قول الشاعر: (إذن والله نرميهم بسهم). (الشرح ٢/ ٥٢٠)، ومن ذلك قول الشاعر: (وليل كموج البحر)، (الشرح ٢/ ٥٦٣)، ومن ذلك قول البوصيري في البردة: (أمرتك الخير لكن ما ائتمرت به)، (الشرح ٢/ ٦٣٨) وقول الشاعر: (واها لسلمىٰ ثم واها). (الشرح ٢/ ٧١٤).

– تفصيل القول في بعض مسائل الخلاف، ومن ذلك إيراده مذهبي البصريين والكوفيين في الحديث عن أنواع الإعراب وألقاب البناء، في حين أورد مذهب البصريين فقط في (الشرح ١/ ١٧٤).

- رجَّح في (شفاء الصدور) بعض ما سكت عنه في الشرح؛ ومن ذلك: أنه اختار رأي سيبويه وعامة البصريين في أنه إذا اجتمع المصدر (المفعول المطلق) وظرف المكان والزمان والجار والمجرور، وفُقد المفعول به، يجوز إقامةإيها شئت، بينما أورد هذا الخلاف في (الشرح ١/ ٣٤٠) دون اختيار أو ترجيح.

- جاء (الشفاء) في غالبه منظمًا ومرتبًا في تسلسل المعلومات والأفكار والأحكام والمسائل، والأنواع، وغيرها؛ نظرًا لاعتماده الشرح المزج؛ إذ تابع متن الشذور كلمة تلو الأخرىٰ، ولم يَخرج عن ترتيبه مطلقًا، ومن المواضع – وهي كثيرة – التي ينماز بها عن (الشرح) حديثه عن عمل الفعل. (يراجع: الشرح ٢/ ٦٢٧، وما بعدها).

ثالثًا: مواقف عدَّها البحث على الجوجريّ

وللجوجري مواقف عدَّتها الدراسة عليه، لعلَّ الصوابَ جانبَه فيها، أو لم يَتبيَّن لها مع البحث وجهٌ يُشايعُ كثيرًا، ودونك أبرزها:

- أخذَ الجوجري علىٰ ابن هشامٍ أنه تسمَّحَ في قوله (ليس غيرُ)، فقال: "وَالنوعُ الثاني من المبنيَّاتِ علىٰ الضمِّ: مَا كانَ من غيرِ هذهِ الظروفِ، ولكنَّهُ أُلْحِقَ بِهَا، وَذلك هو: (ليسَ غيرُ). وفي العبارةِ تَسَمُّحٌ، وكان ينبغي أنْ يقولَ: وهوَ (غيرُ) إذا وقعتْ بعدَ (ليسَ)". وأثبت البحث صحة عبارة ابن هشامٍ في شرحه علىٰ الشذور". وهي: "و(غير) إذا حذف ما تُضافُ إليه، وذلك بعد (ليس)". (الشذور ص: ٧، وشرحه لابن هشام ص: ١٢١)، وبهذا لا وجهَ لاعتراض الجوجري، ولعلَّ نسخة الشذور التي اعتمدها مختلفة عن المطبوع منها.

– عمَّمَ الحكم في مسألة توسط خبر أفعال المقاربة بينها وبين اسمها، قال: "وأَنَّه يَجوزُ توسُّطُه بَينها وبينَ الأسماءِ، وهو مَذْهبُ المبرِّدِ، وجماعة)، والتحقيق أنَّ ذلك التوسط خاص بخبر (عسىٰ) حين اقترانه (أنْ) دون بقية أخواتها.

– نسبَ إلىٰ سيبويه أنَّ خبر أفعال المقاربة عنده منصوبة علىٰ نزع الخافض. قال: "وصَرِيحُ كَلامِ المصَنِّفِ أَنَّ هذهِ الأفعالَ نَاصِبَةٌ، وَظاهِرُ مَذْهَبِ سيبويهِ أَنَّها ليستْ نَاصِبَةً، وأَنَّ المنصوبَ بَعْدَها إِنَّما هُوَ علىٰ نَزْعِ الخافِضِ". وأثبت البحث أن صريح قول سيبويه أنها منصوبة بالناسخ.

– استشهد بشعر البوصيري في بعض المواضع. قال عن تعدية (أمر): "وَذَلِكَ كَـ (أَمَرَ)، قَالَ فِي البُرْدَةِ:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ لَكِنْ مَا ائْتَمَرتُ بِهِ

وهو ممَّن لا يُحتج بشعره.

قسم التَّحقيق، وفيه:

أولا: مقدّمة التحقيق، واشتملت على:

أ-تحقيق عنوان الكتاب.

ب-تحقيق نسبة الكتاب إلىٰ الجوجري.

ج-وصف نسخة التحقيق.

د-منهج التحقيق.

هـ -نماذج مصورة من نسخة التحقيق.

ثانيا: النصّ المحقّق.

أولا: مقدّمة التحقيق، واشتملت على:

أ- تحقيق عنوان الكتاب.

جاء الشرح في صفحة الغلاف في نسخة مكتبة الأزهر موسومًا بـ (شرح الجوجري الصغير علىٰ الشذور)، وفي صفحة العنوان في النسخة نفسها باسم: (شرح الشذور للجوجري)، وجاء في (الضوء اللامع)، و(البدر الطالع) باسم (مختصر شرح الشذور)[1]، أمَّا باقي الكتب التي ترجمت للجوجري فجاء معنونًا بـ (شفاء الصُّدورِ في حلِّ ألفاظِ الشذورِ)[2].

وترجَّح لدي تسميتُه بـ (شفاءُ الصُّدورِ في حلِّ ألفاظِ الشذورِ)؛ لأنَّ هذه التسمية جاء ما يُقاربها في أول الشرح ونهايتها، أمَّا أوله فقال: "فهذه ألفاظٌ مزَجْتُ بها عبارةَ شُذورِ الذَّهبِ، وجعَلْتُها إلىٰ شرحه أسهلَ طريقٍ وأوثقَ سببٍ، فجاءتْ بحمدِ اللهِ كافيةً في بيانه، شافيةً في تِبيانه". وأمَّا في خاتمته فقال: " وَلْيَكُنْ هَذَا آخِرَ مَا نُورِدُهُ مِنْ حَلِّ أَلْفَاظِ هَذَا الكِتَابِ"؛ فقد تكررت كلمة (ألفاظ) التي وردت في التسمية، كما أنها تتفق مع ما ذكره معظم من ترجم له.

ب- تحقيق نسبة الكتاب إلى الجوجري.

لا يُوجد أدنىٰ شك في نسبة (شفاء الصدور) إلىٰ شمس الدين الجوجري؛ إذ نصَّ علىٰ ذلك في مقدمته وخاتمته، كذلك إشارته فيه إلىٰ الشرح الكبير كثيرًا، بعبارات مختلفة من نحو: (وفي الشرح هنا أبحاث)، و(وجواب ذلك

---

(1) الضوء اللامع ٨/ ١٢٤، والبدر الطالع ٢/ ٢٠١.

(2) جاء بهذا الاسم في: (هدية العارفين ٢/ ٢١٢، وكشف الظنون ٢/ ١٠٣٠، ١٠٥٠، وابن هشام الأنصار: آثاره ومذهبه النحوي ص: ٨٧، ومقدمة تحقيق شرح الشذور للجوجري ١/ ٧١).

في الشرح)، (كما هو مقرر في الأصل)، (وفي الأصل أمور مهمة يجب الوقوف عليها)، وكلُّ ذلك ثابت في الشرح الكبير. كما نصَّ علىٰ نسبة الشرح إليه كلُّ من ترجم له كالسخاوي[1]، وكذلك جاء منسوبًا إليه في (كشف الظنون)[2]، و(هدية العارفين)[3]، و(ابن هشام الأنصاري، للدكتور علي فودة)[4]، و(مقدمة تحقيق شرح شذور الذهب للجوجري للدكتور نواف الحارثي)[5].

ج- وصف نسخة التحقيق.

لهذا الشرح نسخة خطيَّة في مكتبة جامعة الأزهر بالقاهرة برقم (٦٧٥٢ نحو)، ٩٦٧٨٥ المغاربة، وعدد ألواحها ٦١، في كل لوح صفحتان، وفي كل صفحة ٢٠ سطرًا، وفي كل سطر ١٢ كلمة تقريبًا، وإجمالي عدد الكلمات (٢٩٢٨٠) كلمة.

وخطها نسخي واضح جدًّا، والنسخة خالية تمامًا من العيوب، فقد خلت من الأسقاط، والطمس، والأكلة، وغير ذلك. وقد مُيِّزتُ فيها ألفاظ (الشذور) باللون الأحمر في النسخة كلها.

د- منهج التحقيق.

التزمت المنهج العلمي المتبع في تحقيق المخطوطات، الذي يتمثل فيما يأتي:

---

(١) ٨/ ١٢٤.

(٢) ٢/ ١٠٣٠، ١٠٥٠.

(٣) ٢/ ٢١٢.

(٤) ص: ٨٧.

(٥) ١/ ٧١.

- نَسْخُ النص من نسخة الأصل، متبعًا قواعد الإملاء المعروفة.
- مقابلة النص مع أصله، والشرح الكبير.
- عُنيت بضبط النسخة، وتخليصها من أخطاء النسخ، وسهوه.
- تحرَّيت أن يكون عرضُ النصِّ وفق قواعد الإملاء المتبعة، وعلامات الترقيم المعترف بها في النَّسخِ المعاصر.
- خرَّجتُ الشواهد الواردة في الشرح: من آيات القرآن الكريم، والأحاديث الشريفة، والنصوص الشعرية، والنثرية، وعلَّقتُ بما يتناسب مع كلٍّ منها، مُحيلًا علىٰ الموارد التي يُمكن الرجوع إليها في كلٍّ، لمن يَبتغي التوثيق، أو المزيد.
- نهجتُ في الشاهد الشعري: ذكر الشاعر، والبحر، ومصادر الشاهد، وموطن الشاهد.
- ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في نَصِّ المخطوط ترجمة موجزة.
- خرَّجت أقوال العلماء من نحويين وغيرهم من كتبهم إن وقفت عليها، فإن لَمْ تكن في كتبهم رجعت إلىٰ كتب غيرهم، وأما الأقوال غير المنسوبة فعزوتها إلىٰ قائليها ما استطعت إلىٰ ذلك سبيلًا، مع تخريجها من كتبهم إذا وقفت عليها فيها، أو من كتب غيرهم إن لَمْ يتيسر ذلك.
- علَّقت علىٰ الآراء والمسائل الخلافية التي ذكرها المؤلف، مع ذكر ما فيها من مذاهب للعلماء، بصورة مختصرة في الغالب.
- صنعت فهارس فنية شاملة للكتاب.

ب- نماذج من النسخة الخطيَّة.

صفحة العنوان

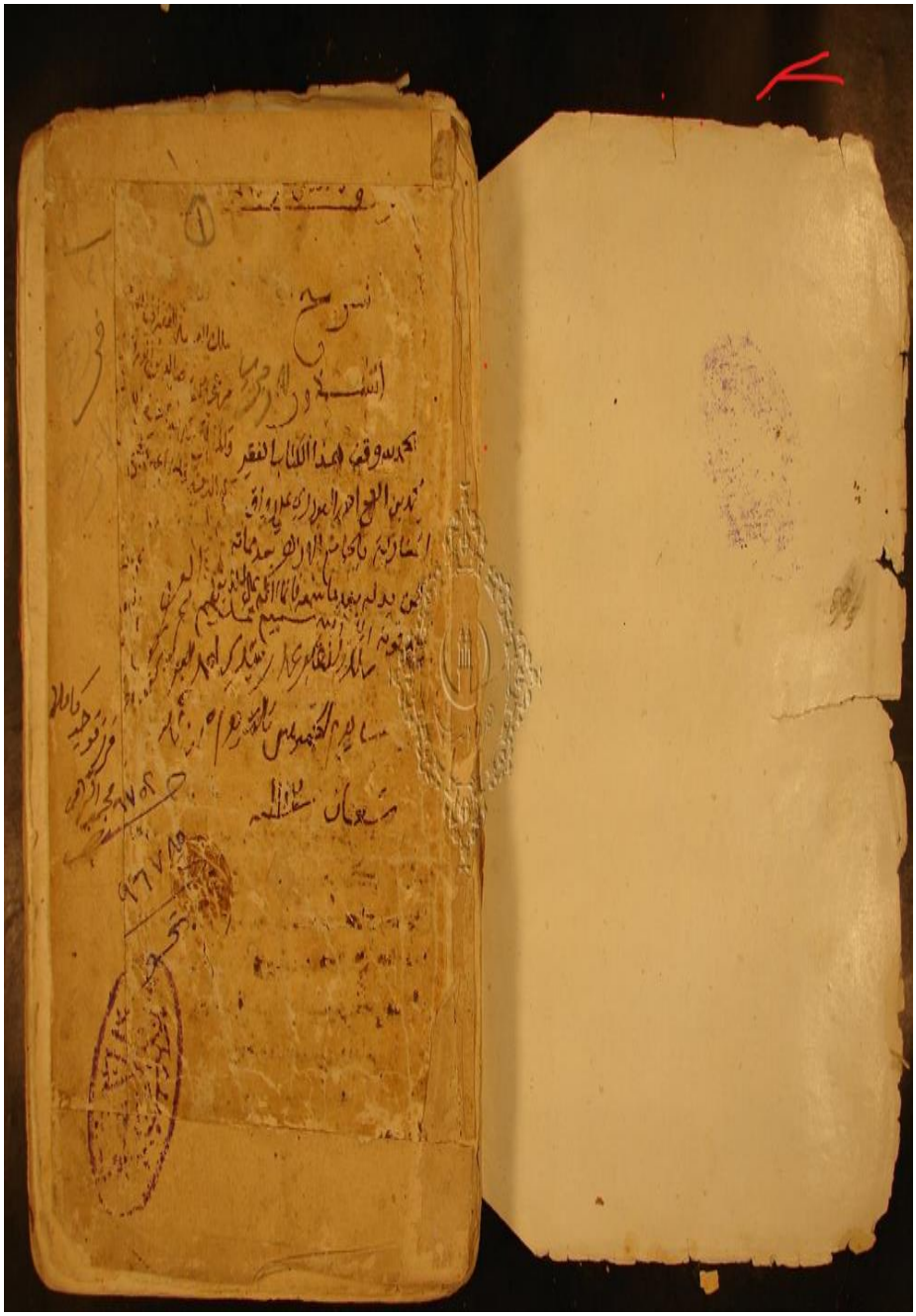

الصفحة الأولى من المخطوط

الصفحة الأخيرة من المخطوط